

الجمهورية اليمنية  
جامعة حضرموت



مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية  
علمية محكمة . نصف سنوية

ISSN 2227 – 653X

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع  
دور العلوم الإنسانية  
في تحقيق التنمية المستدامة  
الجزء الأول

24 – 25 يوليو 2019م

# واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة

خليل محمد مطهر الخطيب\*

## الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، واستخدم المنهج الوصفي، واسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات، واقتصرت عملية التحليل على الوصف الكيفي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها:

1- ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي والتجاري لدى المجتمعات الغربية في السبعينات من القرن الماضي، وانتقل إلى قطاع التعليم العالي مطلع الألفية الثالثة.

2- يتسم واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية بالقصور والضعف والتجاهل، وقلة انتشاره واستيعابه بالصورة المطلوبة، وتكاد تخلو معظم الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية لوزارات التعليم العالي والجامعات من وجود وحدات خاصة تعنى بإدارة المسؤولية الاجتماعية، واقتصرت الجهود العربية على عقد المؤتمرات والدراسات، وتم تأسيس عدد قليل من المنظمات والجوائز المعنية بالمسؤولية الاجتماعية مؤخراً.

3- وجود عدد من المعوقات التي تحد من تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، أبرزها: ضمو منظومة القيم، وغياب القيادة الأخلاقية، ونقص الوعي والحس الوطني والديني لدى منسوبي الجامعات، وضعف الإرادة السياسية، وسوء الإدارة الجامعية، ونقص السياسات والتشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والافتقار إلى برامج التدريب والتأهيل في القيادة والإدارة والحوكمة والتنمية الشاملة والمستدامة.

4- وجود عدد من التحديات المعاصرة التي تواجهها المؤسسات العربية بما فيها الجامعات، أبرزها: العولمة، وتقنيات الاتصال والمعلومات، وضعف الانتاج المعرفي والتنمية البشرية، وتنامي المخاطر الاجتماعية، وتصادم وتيرة العنف والتطرف والارهاب، واندلاع الحروب، وتشتت الجهود وغياب الشراكة والتعاون الرسمي.

5- تنوع متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، تتوزع على ستة محاور، وهي: الحكومات والسلطات الرسمية، والمؤسسات الجامعية، والقيادة والأخلاق، والحوكمة، والمؤسسات الاعلامية، ثم المجتمع المحلي والشراكة المجتمعية. وقدمت الدراسة جملة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الجامعية، تنمية، التحديات المعاصرة.

## المقدمة :

وانتاجها وتطويرها، أما خدمة المجتمع فتسهم في تطبيق المعرفة في المجتمع لحل مشكلاته وخدمة افراده، وصولاً الى تحقيق تقدم ورفاهية المجتمع ككل. إلا أنه ومما لا شك فيه، أن المهمتين الأخيرتين أصبحتا تحظيان بمزيد من الاهتمام سواء من الجامعات أو المجتمعات ذاتها، ويرجع ذلك الى ادراك كليهما بالدور الفاعل الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الجامعية في الكشف عن العديد من مشكلات

أصبح من الثابت اليوم؛ ان المؤسسات الجامعية يجب ان تضطلع بثلاث مهام أساسية، وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهي وظائف أساسية ومتداخلة، حيث يسهم التدريس في نشر المعرفة وتحديد الاتجاهات وتعديل السلوك واكساب المهارات، ويسهم البحث العلمي في تنمية المعرفة

\* أستاذ مساعد تخصص إدارة تعليم عالي- جامعة صنعاء.

المجتمع، وتقديم الحلول العلمية والعملية القادرة على معالجتها، لذا أصبحت المؤسسات الجامعية احد اهم الركائز التي تعتمد عليها المجتمعات الانسانية من اجل تحقيق التنمية والازدهار على مختلف الاصعدة. وقد عرف العالم العربي مؤسسات التعليم العالي في وقت مبكر، ممثلة في جامع الزيتونة في تونس، والقرويين في المغرب، والجامع الأزهر في مصر، ولم يكن هذا مستغرباً من أمة مبدأ حضارتها كلمة "اقرأ"، غير أن هذه العراقة لم تشفع لها في مواجهة التسارع الشديد لنمو البحث العلمي والتعليم العالي في العقود الأخيرة. فقد غدا العالم اليوم يراهن على مقدرة التعليم العالي على التغيير وتحقيق التقدم للمجتمعات، وبات يصنفه مع البحث العلمي بصفتها "عاملين أساسيين في التنمية الثقافية والاجتماعية والبيئية المستدامة للأفراد والمجتمعات والأمم".<sup>(1)</sup>

وفي ذات السياق؛ يؤكد عدد من المفكرين والباحثين العرب، على أنه إذا لم يقترن التعليم العالي اقتراناً كاملاً ودائماً ومعاصراً ومزائماً مع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الهادف الى المساهمة في حل المشكلات الكبرى للدولة والمشكلات القطاعية واستشراف المستقبل وإبراز قادة الرأي والعلم والفكر التخصصي والعام، فإن مؤسسات التعليم العالي تقترب تدريجياً من المدارس، ويفقد التعليم العالي الكثير من غاياته ومنتجاته.<sup>(2)</sup> إذ لم تعد المؤسسات الجامعية ميداناً للتدريس فحسب، بل اتسعت مهامها لتكون مراكزاً للبحث، والتخطيط للمستقبل، وخدمة المجتمع، وأصبح من الضروري ان تقوم بدورها في البناء الاجتماعي والثقافي، وتحقيق التنمية، وإن تتوطد علاقتها بالمجتمع على كافة الاصعدة. ولذا يشكل الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية الاساس الاجتماعي المتين لعمليات التنمية والتطور

الاجتماعيين في المجتمعات الانسانية، لارتباطه بما تقدمه المؤسسات التعليمية عامة، ومؤسسات التعليم الجامعي خاصة لمجتمعها من مبادرات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بما يخدم المجتمع المحلي وتنميته<sup>(3)</sup>. وفي السنوات الاخيرة زاد الاهتمام العالمي بالحقوق العلمية التي ترتبط بالأعمال وعلاقتها بالمجتمع وتبنيها لمسؤوليات اجتماعية وأخلاقية، وكثرت البحوث والمساقات التي تدرس في الجامعات تحت مسميات مختلفة، وفي عالمنا العربي يبدو أن هناك نقصاً كبيراً في هذا الجانب سواء على صعيد البحوث والكتب أو تدريس مساقات ذات علاقة بهذا الموضوع. كما ان طبيعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرضها الظروف في السنوات الاخيرة تحتم أهمية اصلاح وتطوير منظومة التعليم العالي لتصبح مهياة للمشاركة الفاعلة في مستقبل التنمية، ونهضة الامة، من خلال مجموعة من الاصلاحات: كدمج المسؤولية الاجتماعية ضمن الهيكل التنظيمي واستراتيجية المؤسسة، ووضع برامج للمسؤولية الاجتماعية في إطار الاستراتيجية العامة للمؤسسة تتماشى مع فلسفتها، ورسالتها ورؤيتها المستقبلية<sup>(4)</sup>.

وبدورها الجامعات -فإنها تسهم- في معظم دول العالم في التنمية من جوانبها المختلفة: الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية، والسياسية، والصحية، وغيرها، وتشكل جزءاً حيوياً مهما في مجتمعاتها المحلية، ويجتهد قادتها في صياغة رؤيتها ورسالتها التي تحدد لاحقاً الأهداف العليا لتلك الجامعات، ومهما اختلفت رؤى الجامعات ورسائلها، الا انها تجمع بشكل أو باخر على هدفين رئيسيين؛ الأول: تعليم متميز يتمثل في دفع افواج الخريجين المؤهلين لملء الشواغر في المجالات المختلفة للدولة والمجتمع بما يتناسب

ومن هنا، فإن المشروع الحقيقي الذي يجب أن تتبناه الجامعات هو التركيز على احتياجات مجتمعها الداخلي والخارجي، وأن لا تعيش بمعزل عن المجتمع المحيط بها بكل ما يواجهه من تحديات ومشكلات وبكل ما يحل مبه من طموحات وآمال، فقد أصبحت المسؤولية المجتمعية للجامعة مهمة أساسية من المهام المسندة إلى الجامعات في سعيها لتحقيق الترابط والتفاعل مع مجتمعها<sup>(7)</sup>.

إن مظاهر النقص في تحمل المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية العربية في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع التعليم العالي، وأفراد المجتمع أيضاً، واغفال المؤسسات الجامعية العربية تحديداً لدورها المأمول تجاه مسؤولياتها الاجتماعية، وفقاً لعدد من الدراسات العربية، والتقارير الدولية، واعتراف قادة التعليم العالي أنفسهم، وخاصة في ظل التحديات والازمات التي تعصف بالبلدان العربية، لهو أمر غير مقبول أدبياً وأخلاقياً، مما يستلزم إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات التعليم العالي ومؤسساته، وإيلاء المسؤولية الاجتماعية الاهتمام الذي تستحقه، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة.

#### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

على الرغم من بعض الجهود التي تبذل لتنمية المسؤولية الاجتماعية من قبل بعض المؤسسات العربية غير الجامعية، إلا أن واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية يكتنفه الغموض، الأمر الذي يتضح من خلال تآمر المجتمع من دور الجامعات في هذا الجانب، مما يتطلب ضرورة اضطلاع الجامعات العربية بدورها تجاه

واحتياجاتها، والثاني: يعبر عن خدمة المجتمع أو ما يسمى بتحمل الجامعات لمسؤولياتها المجتمعية<sup>(5)</sup>.

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالدول الغربية التي رأت ضرورة وجود تبادلية وشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المختلفة لتأمين التنمية المجتمعية المستدامة، ولم تتبنى هذا المفهوم الحديث إلا عدد قليل جداً من الدول العربية رغم المتغيرات والازمات الكبرى التي تمر بها هذه الدول، فالمسؤولية نحو الأفراد والجماعات لا زالت تعتبر مسؤولية حصرية للدولة في العديد من البلدان العربية، في الوقت الذي يحظى موضوع المسؤولية الاجتماعية باهتمام بالغ من قبل الحكومات والشعوب في البلدان المتقدمة سواء على مستوى الحكومات، بما فيها مؤسسات التعليم العالي، أو الجماعات والمنظمات، أو الأفراد.

وقلما يحتل موضوعاً جديراً بالاعتبار والأهمية قدر ما بلغت إليه المسؤولية المجتمعية نظرياً وتطبيقياً، بحكم تنامي الأهمية الفعلية لضرورة انخراط المؤسسات وذروة سنامها الجامعات في قضايا المجتمع البارزة، بل الاسهام بأكبر قدر ممكن من الفعالية التي تساعد في الحد من الاخطار البيئية منها على وجد التحديد لا الحصر، والقضايا المجتمعية الأخرى، بدلا من ان تتحول القضايا الى بؤر للتوتر والازمات. ومن هنا يتأتى على صناع القرار في المجتمع ممثلين بمعادلة الثلاث المكون من القطاع العام (الحكومة) والقطاع الأهلي والقطاع الخاص، الإيفاء بالتزاماتهم، حيث انه اذا ما اغفل قطاع منها مشاركته كانت النتائج مبنورة بحكم الفجوة التي يتركها كل من هذه القطاعات<sup>(6)</sup>.

ولذا برزت المسؤولية المجتمعية للمؤسسات نتيجة لضرورة تحول تلك المؤسسات من الانطواء على ذاتها إلى التركيز على البيئة الخارجية وكافة المستفيدين الذين يتأثرون بأنشطة المنظمة وقراراتها..

مجتمعاتها، من خلال تعزيز وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى منتسبيها من قيادات جامعية واساتذة وطلبة وعاملين، ولدى المؤسسات والافراد بصورة عامة.

وتتطلب مشكلة الدراسة الحالية من بعدين أساسيين: الأول: أخلاقي، ويتجسد في قيام الجامعات بتحصين المجتمعات ثقافياً وأخلاقياً، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، لمواجهة التحديات المعاصرة، وأن لا يقتصر دورها كرافد للتنمية فقط، والبعد الثاني: موضوعي، ويتمثل في التحدي القائم أمام الجامعات والباحثين لإجراء مزيد من البحوث بين الحين والآخر، لتقييم واقع المسؤولية الاجتماعية، وتحديد متطلبات تطويره وتنميته، ومن هنا انبثقت مشكلة الدراسة الحالية، وتحدد هدفها، من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس الاتي:

**ما واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية وما متطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة؟**  
وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية؟
  - 2- ما واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية؟
  - 3- ما متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية في ضوء التحديات المعاصرة؟
- أهمية الدراسة:**

يشهد العالم اليوم اهتماماً بالغاً بموضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات، كما تتبع أهمية الدراسة من كونها محاولة بحثية جادة للمساهمة في تنمية الوعي لدى المجتمع العربي بأهمية الدور المنوط بالجامعات

العربية في تنمية المسؤولية الاجتماعية في ضوء التحديات المعاصرة، وتتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- الأهمية النظرية: وتتمثل في التأسيس لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية في ضوء التحديات المعاصرة، خاصة بعد الاتجاه المتزايد لتبني هذا المفهوم، وهو ما يعطي للموضوع أهمية، وكذا محاولة لوضع مادة علمية رصينة واثراء المكتبة العربية بهذا المجال.

- الأهمية التطبيقية: وتتمثل في تفعيل الوظيفة الثالثة للجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع، وفي النتائج المتوقعة، والتوصيات المقدمة لعدد من الجهات ذات العلاقة، ومن خلال المقترحات البحثية للاستفادة في استئناف الابحاث المستقبلية والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في المنطقة العربية.

#### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات من الادبيات المتوفرة المطبوعة والمنشورة عن موضوع الدراسة خلال الفترة الزمنية (2004 - 2019).

#### حدود الدراسة:

- تتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:
- الحدود الموضوعية: تحليل الادب النظري السابق لمعرفة واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، وتحديد التحديات المعاصرة، ومتطلبات تنميتها.
  - الحدود الزمنية: الفترة الزمنية الواقعة بين (2004 - 2019).
  - الحدود المكانية: المؤسسات الجامعية العربية في المنطقة العربية.

#### مصطلحات الدراسة:

- 1- المسؤولية الاجتماعية: يقصد بها وفقاً للتعريف

والاجتماعية والامنية والبيئية والتقنية والتنظيمية والادارية والمالية والاعلامية والتي تعيق المؤسسات الجامعية والافراد عن ممارسة وتنمية المسؤولية الاجتماعية في المنطقة العربية.

#### ثانياً: الدراسات السابقة:

يتم في هذا المحور استعراض موجز لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي اجريت في بلدان عربية مختلفة؛ وذلك للاستفادة منها في بلورة وتوضيح الإطار الفكري والفلسفي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وكشف واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومعوقاتها، ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، مرتبة زمنياً، وهي كالآتي:

1- دراسة (العريقي، 2006)، وهدفت إلى التعرف على واقع ممارسة الجامعات اليمنية لأدوارها في مجال خدمة المجتمع، وكان من أبرز نتائج الدراسة: ضعف ممارسة الجامعات اليمنية الثلاث بكلياتها ومراكزها لأدوارها في مجال خدمة المجتمع. وعدم رضا العينة عن الخدمات التي تقوم بها جامعاتهم في مجال خدمة المجتمع. يعود السبب الى عدد من المعوقات، أبرزها: قلة الاعتمادات المالية المخصصة للمراكز والكليات وانعدامها بالنسبة للجامعة، وغياب الرؤية المكتملة والواضحة لمفهوم خدمة المجتمع وأهدافه ومجالاته في الجامعات اليمنية، وغياب التنسيق بين الكليات والمراكز. (13).

2- وركزت دراسة (حسن، 2010)، على قضايا البحث الاجتماعي وارتباطها بالمسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، وأسفرت الدراسة عن بعض المشكلات المجتمعية التي يجب على الجامعة تحمل مسؤولياتها فيها، وبخاصة في مجال الأبحاث ونشرها، وهي: مشكلة الفقر، والبطالة، وتخلف المجتمع

الشائع من قبل مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة، بأنها: "تعهد من قطاع الاعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والاقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم" (8).

2- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجامعية: تعرف بأنها: الترجمة الفعلية للوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع من أجل تكييف الافراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتقنية مع ضمان الاحتياجات الاجتماعية التي تشمل على الأبعاد التالية، وهي البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي (9).

ويعرفها الباحث اجرائياً: بأنها تلك الجهود والبرامج والأدوار والأنشطة التي تقدمها الجامعات العربية لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات والاطوان، لتطوير وتحسين كافة مناحي الحياة.

3- الجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وانظمة واعراف وتقاليدها أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والاقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية انشأها المجتمع لخدمة بعض اغراضه. (10).

4- تنمية: يركز المفهوم المعاصر للتنمية على "توسيع خيارات البشر، والذي يعتمد بدوره على التسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية". (11).

5- التحديات: تعرف بأنها كل تغير او تحول - كمي او كيفي - يفترض متطلباً او متطلبات محددة تفوق امكانيات المجتمع الانية؛ بحيث يجب عليه مواجهتها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيقها. (12).

يقصد بالتحديات المعاصرة في الدراسة الحالية: بأنها كافة العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية

ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الاقصى. وتوصلت الدراسة الى أنه لا يرتقي دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية لمعدل أكثر من (60%). وقدمت بعض التوصيات منها: توطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي، وان تضع الجامعة كافة امكاناتها وجميع مرافقها في خدمة المجتمع المحلي. وتفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الانتاجية، والقيام بدورات وورش عمل لأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في الجامعة لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لديهم. (17).

6- وتناولت دراسة (أحاندو، 2016)، تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي، وتقصي متطلبات تطبيق جودتها، وتوصلت الدراسة الى أن المسؤولية المجتمعية تتمحور في التعليم الجامعي في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الاقتصادي. وان تطبيق جودة المسؤولية الاجتماعية يتطلب التخطيط لجودة المسؤولية الاجتماعية، ونشر ثقافتها، والاقتناع بتطبيقها، وتعزيز العمل الجماعي، وجودة المحتوى التعليمي للجامعات التي تلبي الاحتياجات المجتمعية. وقدمت الدراسة مجموعة توصيات، منها: تضمين المسؤولية الاجتماعية ومفاهيمها في البرامج التعليمية للجامعة، والعمل على تحسين الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، وتوفيرها لأفراد المجتمع، والاستفادة من خبرات اجنبية في مجال ضمان جودة المسؤولية الاجتماعية للجامعات. والمشاركة في مجالس حوكمة الجامعات لزيادة الروابط بين الجامعات والمجتمع. (18).

7- وهدفت دراسة (محمد، 2016)، الى وضع

الريفي، والمشكلات الانسانية في الصناعة، والامية، وضعف المستوى التعليمي، وسوء توزيع الموارد، ونقص الاستقرار السياسي. (14).

3- وهدفت دراسة (باكير، 2011)، الى تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، وتوصلت الدراسة الى تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع الفلسطيني، من خلال القيام بدراسة للواقع التعليمي للوقوف على ما تحتويه عمليات التعلم والتعليم من سلبات وإيجابيات في كافة الجوانب الإدارية والفنية، وتعزيزها باستراتيجية جديدة وحديثة تثبت نجاحها عالميا، وتتلاءم مع البيئة الفلسطينية، وتفعيل دور الجامعة في مجال التنمية الشاملة والتغير الاجتماعي المنشود، وتجهيز مراكز خدمة المجتمع للقيام بتدريب أفراد المجتمع. (15).

4- وهدفت دراسة (باقر، 2012)، الى قياس المسؤولية الاجتماعية وقياس الاداء الوظيفي لدى اعضاء الهيئة التدريسية ، بكلية التربية بالجامعة المستنصرية، وكشفت نتائج الدراسة ان اعضاء هيئة التدريس لا يعانون من ضعف في المسؤولية الاجتماعية، وان اعضاء هيئة التدريس ذو مستوى عال في الاداء الوظيفي. وأن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاداء الوظيفي علاقة طردية، أي كلما زادت المسؤولية الاجتماعية زادت كفاءة الاداء الوظيفي والعكس. وقدمت بعض التوصيات، منها: تنشيط الفعاليات الاجتماعية لدى الهيئات التدريسية الجامعية، وإيجاد المحفزات المادية والمعنوية، وتشجيعهم على الإكثار في الممارسات الجماعية التي تنمي فيها المسؤولية الاجتماعية والالتزام بها (16).

5- وهدفت دراسة (هلولو، 2013)، الى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في

للمسؤولية المجتمعية للجامعة. وكشفت نتائج الدراسة عن توافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك فيصل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بنسبة (40,45%)، وبلغت نسبة الأهمية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (95,36%). وقدمت الدراسة رؤية مقترحة للمسؤولية الاجتماعية للجامعة تتضمن تأسيس عمادة المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك فيصل، تتكون من ثلاث مجموعات، وهي إدارة المسؤولية الاجتماعية، ومجموعة قضايا المجتمع الداخلي، ومجموعة قضايا المجتمع الخارجي. (21).

10- وهدفت دراسة (العياشي، 2017)، إلى إبراز دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية. وكشفت عن جملة من النتائج أبرزها: غياب الخطط والبرامج التطويرية والبحثية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية، وانخفاض مستوى العملية التعليمية وتنمية المجتمع في الجامعات، وغياب التعاون بين الجامعات العربية بعضها بعضا. وقدمت الدراسة بعض التوصيات، أبرزها: اعطاء الأولوية في اعداد البرامج التعليمية للمستوى النوعي ومواكبة احتياجات سوق العمل، وتوفير بيئة تعليمية ثقافية تخدم احتياجاتهم العلمية والثقافية مع تنمية مهاراتهم الذاتية وربطهم ببيئةهم المحلية وخارجها. وتوفير بيئة بحثية متميزة ومرتبطة قدر الامكان باحتياجات المؤسسات الانتاجية، وتوفير برامج دراسات عليا متنوعة، واجراء الابحاث العلمية والعمل على خدمة المجتمع. (22).

11- وهدفت دراسة (ابو شعيرة، 2018)، إلى تقصي دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية لدى الشباب الجامعي في ضوء تحديات العصر، واطهرت النتيجة ان متوسطات استجابة اعضاء هيئة التدريس على مقياس دور

تصور مقترح للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة، وقدمت الدراسة تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة، تتضمن مجموعة من الخطوات أبرزها: الشراكة مع المجتمع وتلبية احتياجاته، وإدارة الموارد البشرية، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في مجتمع المعرفة داخل الجامعة وخارجها، ومن المعوقات كشفت الدراسة عن: عدم كفاية الميزانية الموجهة لتحقيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وضعف ثقافة العمل التطوعي عند بعض الافراد. ومقاومة ثقافة التغيير، وضعف الاهتمام على المستوى الرسمي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات، والتركيز على التدريس والبحث العلمي. (19).

8- وهدفت دراسة (أبو شيحة، 2016)، إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور جامعة صنعاء نحو خدمة المجتمع المحلي في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، وذلك من خلال تشخيص الواقع، وتحديد أبرز المشكلات التي تعوق جامعة صنعاء عن تقديم وظيفتها في خدمة المجتمع المحلي، والتعرف على أبرز الاتجاهات المعاصرة لمجال الدراسة، وكشفت نتائج الدراسة عن موافقة العينة على محاور وفقرات التصور المقترح الذي تضمنته اداة الدراسة وذلك بدرجة عالية في خمسة مجالات، وهي: (المعرفي التقني، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي الرياضي، المجال البيئي) (20).

9- وهدفت دراسة (محمد، 2017). إلى تقديم رؤية مقترحة للمسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل والكشف عن درجة (توفر - أهمية) ممارسات المسؤولية المجتمعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها، ومن ثم وضع رؤية مقترحة



وسائل التواصل الاجتماعي فد جاء بدرجة كبيرة. وكان من توصيات الدراسة الى جانب التصور العلمي المقترح: تقديم معلومات هامة لصانعي القرار حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة وعي الشباب الجامعي بالمسؤولية المجتمعية. وتدعيم المناهج الدراسية والرسائل الاعلامية المعنية بالشباب من اجل الوصول الى رؤية متكاملة للتربية وغرس روح المسؤولية المجتمعية.(23).

12-وهدف دراسة (منصوري، 2019)، إلى تشخيص واقع مقومات بناء المنظمة الأخلاقية وعلاقة ذلك بتعزيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجامعية، وبحسب نتائج الدراسة فإن هناك دور للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق استراتيجية الجامعة، وعلى الرغم من عدم وضوح أبعاد المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيتها إلا أن النتائج التي تم التوصل إليها توضح بشكل جيد توفر البنية الأساسية اللازمة لتحقيق الأبعاد، أما بخصوص بعد أخلاقيات القيادة فالجامعة تحاول الالتزام به بصورة مقبولة عن طريق استخدام أنظمة المكافأة والعقاب، كما أن الجامعة تحقق نتائج مقبولة في بعد أخلاقيات الفرد، إذ أنها تقوم بالتأكيد على أهمية أن يتسم الأفراد بالاستقامة كونهم أداة لتنفيذ المعايير الأخلاقية(24).

#### منهجية الدراسة وإجراءاتها:

##### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من انطب المناهج وفقاً لطبيعة موضوع الدراسة، حيث اشار عدد من علماء مناهج البحث العلمي الى أنه المنهج الأكثر استخداماً وملاءمة في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية لصعوبة إخضاع هذه الظواهر للتجريب.. كما تقدم الدراسات الوصفية وصفاً وتفسيراً لواقع معين ولا تتعمق في بيان

الطريقة التي تؤثر بها العوامل المختلفة على ظاهرة ما، أو الكشف عن مقدار تأثير كل عامل على هذه الظاهرة، كما يحدث عادة في البحوث التجريبية.. وتعد البحوث الوصفية الخطوة الأولى للوصول الى العلم.(25). ويعرفه آخر بأنه: الجمع المتأنى والدقيق للأدبيات والمراجع المتوافرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين على اجابة اسئلة البحث.(26).

#### مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة في الادبيات النظرية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية والمتمثلة في الرسائل والاطروحات الجامعية، والبحوث والتقارير العلمية والمؤلفات والمطبوعات والمقالات المنشورة، والبالغ عددها (38) عنصراً، ونظراً لقلّة عدد المجتمع فقد تم اجراء التحليل على جميع عناصره.

#### أداة الدراسة:

تم استخدام اسلوب تحليل المضمون (أو تحليل المحتوى)، كأداة للدراسة، باعتباره يعد وسيلة من وسائل جمع البيانات، يتم بمنهج وصفي، ويستخدم كأداة في تحليل محتوى المادة التي تقدمها وسائل الاتصال الجمعي، ففي حين ترتبط اشكال الدراسات المسحية السابقة بالاتصال المباشر مع المصادر البشرية، فإن دراسات تحليل المضمون تتم من غير اتصال، حيث يكتفي الباحث باختيار عدد من الوثائق المرتبطة بموضوع بحثه. (27). ويعود سبب اعتماد الدراسة على هذه الاداة نظراً لطبيعة موضوعها، وإمكانية تحقيق اهدافها من خلاله، حيث اشار بعض المفكرين الى أنه "ليس من المفروض في كل بحث مسحي ان يحصل الباحث على البيانات المطلوبة من مصادر ميدانية،

ولكن يمكنه ان يحصل على ما يلزم من معلومات بتحليل المحتوى من الكتب العلمية، والرسائل، والمجلات، ووسائل الاتصال الجمعي، وغيره<sup>(28)</sup>. وهناك اربعة موجّهات عامة ينبغي مراعاتها عند تحليل المحتوى، وهي: المجال الجغرافي، ومجتمع البحث، والمدة الزمنية، والانشطة المرتبطة بالأحداث<sup>(29)</sup>. ولتحليل المحتوى خطوات يجب اتباعها، وتتمثل في: اختيار عينة المصادر، وذلك بتحديد مجتمع البحث ومادة الاتصال المراد تحليلها، واختيار العينة الزمنية، واختيار عينة الوحدات، وتحديد المعايير التي تطبق على محتوى الاتصال<sup>(30)</sup>.

#### اجراءات الدراسة:

- مراجعة وجمع ادبيات الفكر التربوي والاداري المعاصر والمتعلقة بموضوع الدراسة، والتي ناقشت موضوع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، وتحديد معوقاتها، ومتطلبات تميمتها، وذلك من مصادر المعلومات المختلفة، كالمكتبات الجامعية التقليدية، ودور النشر، وشبكة الانترنت.

- وضع الاطار العام وتحديد أبعاد عملية التحليل وفقاً للمحددات الآتية: (المجال الجغرافي، والمدة الزمنية، وتحديد عينة الوحدات، وعينة المصادر، والتي تشمل: مجتمع الدراسة ومادة الاتصال المراد تحليلها)، وذلك على النحو الآتي:

1- المجال الجغرافي: ويتمثل في البلدان العربية التي توجد بها مؤسسات جامعية وانشطة مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية ضمن ادبيات الدراسة، وشملت كل من: (مصر، لبنان، الاردن، اليمن، العراق، الجزائر، فلسطين، السعودية، سلطنة عمان، الامارات، قطر، الكويت، البحرين).

2- المدة الزمنية: وتمثلت في الاعوام من 2004

الى 2019م.

3- عينة الوحدات: وتتمثل في الموضوعات الرئيسية لتقييم واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، حيث تم تحديد ملامح الواقع الحالي في المحاور الآتية: (نشأة وظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأهميته ومحاوره، والتشريعات والقوانين، والكيانات المؤسسية والهياكل التنظيمية، والمقررات الدراسية الجامعية، والجوائز، والانشطة المرتبطة بها من مؤتمرات وندوات وورش عمل وبرامج تنقيفية وتدريبية، ثم أبرز المعوقات).

4- عينة المصادر: وتشمل مجتمع الدراسة ومادة الاتصال المراد تحليلها، وتتمثل في ادبيات الدراسة المتوفرة، وتشمل عدداً من: الرسائل والاطروحات الجامعية، والدراسات والبحوث والتقارير المحكمة بالمجلات والمؤتمرات العلمية، والمؤلفات، ومطبوعات دور النشر، والمقالات المطبوعة والمنشورة (ورقياً والإلكترونياً).

- تحليل الادبيات وعرض النتائج ومناقشتها.  
- استخلاص مجموعة من الاستنتاجات وتقديم عدد من التوصيات والمقترحات.

#### نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج تحليل محتوى ادبيات الدراسة، ونظراً لقلة البيانات والمعلومات وعدم كفايتها لعملية التحليل الكمي، وصعوبة إخضاعها للمعالجة الاحصائية، فقد اقتصر على التحليل على الاستقراء والوصف الكيفي، ومناقشة النتائج وتفسيرها وفقاً لأسئلة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1- اجابة السؤال الاول، والذي نصه: ما الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية؟

يتضمن الاطار المفاهيمي عددا من العناصر، اهمها: مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والفلسفة والنشأة

والتطور، وبيان أهدافها وأهميتها، وأبعادها ومحاورها، وأنواعها وأسس تطبيقها، كما يأتي:

## 1-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية: (الفلسفة والنشأة والتطور)

تستمد المسؤولية الاجتماعية فلسفتها من المبادئ التي اتفقت عليها جميع الأديان والشرائع السماوية، والأنظمة والدساتير والقوانين البشرية، واتفقت حولها سائر المجتمعات على اختلاف عقائدها وسلوكياتها، فهي عامة وشاملة، لما لها من دور كبير في صلاح المجتمعات والأفراد، باعتبارها من القيم الاجتماعية التي حث المفكرون والقادة وعلماء الدين والنفس والاجتماع على أهميتها، وضرورة الاتصاف بها. ويعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم المتأصلة في النظام الاسلامي، وحتى قبل الاسلام كان العرب متفقيين على عدد من السلوكيات والعادات المجتمعية الحميدة، مثل: التراحم والتصدق والعطف واغاثة الملهوف، وازاد الاسلام اليها الزكاة وجعلها ركنا اساسيا من اركان الدين، كونها تدخل في صميم التكافل المجتمعي، ودعا الى ان يكون الفرد المسلم مسؤولاً اجتماعياً، وأن يسعى لتحقيق ذلك من خلال التحلي بمعايير أخلاقية عالية وضمير حي، يجعله يتصرف في عمله مع احساسه بمسؤولياته الأخلاقية في الاعمال التي يقوم بها والقرارات التي تصدر عنه. كما تتطرق فلسفة المسؤولية المجتمعية من طابعها الاختياري المرن والشامل، فكل مؤسسة مهما كان حجمها او عدد افرادها او امكانياتها، مخيرة في القيام بما تراه مناسباً من ممارسات وفق قدرتها ليكون لها بصمة في محيطها تطل بها على المجتمع.. وقبل التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ينبغي التطرق لمراحل نشأته وتطوره، وتتلخص فيما يلي: (31).

- في بداية القرن العشرين بدأ الجدل بخصوص

العلاقة بين منظمات الاعمال والمجتمع، وفي الخمسينات عرف احد علماء الاقتصاد الامريكي (ميلتون فريدمان)، هذه العلاقة، بقوله: "ان المسؤولية الاساسية لمنظمات الاعمال في النظام الاقتصادي الحر تتلخص في تحقيق الارباح بشرط ان لا يتعارض ذلك مع القاعدة الاساسية للمجتمع سواء ما كان موجود منها في القوانين او في الاعراف والقيم الاجتماعية". واستحق (هاورد باون)، صاحب كتاب: (المسؤولية الاجتماعية ورجال الأعمال)، ان يلقب بـ "ابي المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاعمال"، حيث أسس اول تعريف لهذا المفهوم، وهو: "التزام منظمات الاعمال بأداء انشطتها بحيث تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع". وفي الستينات طور (كيت ديفد)، القانون الحديدي للمسؤولية الاجتماعية، وفي السبعينات برزت نظرية اصحاب المصلحة، وخلال الثمانينات، كثرت الدراسات التي تهدف الى تحديد ما هي المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاعمال وكيفية قياس عوائدها على المنظمات.

- وفي بداية التسعينات تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية 1992 بالبرازيل. وفي 1998 اطلق المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة برنامجاً يهدف لتحديد المفهوم الدقيق للمسؤولية الاجتماعية وكيفية تحويله من مفهوم الى ممارسات عملية. وفي 2000 اطلق السكرتير العام للأمم المتحدة مبادرة تعريف بالاتفاق العالمي تشمل "الالتزام الطوعي بعشرة مبادئ متفق عليها تشمل حقوق الانسان وحماية البيئة ومكافحة الفساد". وفي 2004، اقترحت ISO معايير عالمية للمسؤولية الاجتماعية تسمى (26000)، على ان يبدأ العمل بها في 2008. وتتضمن ISO 26000، تشجيع المنظمات على سبعة موضوعات

اساسية، منها الالتزام المجتمعي.

وهكذا نشأ وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وبدأ في الظهور حديثاً - القرن العشرين - في المجتمعات الغربية عبر الشركات الكبيرة عابرة القارات، نتيجة لاعتبارات عدة، أبرزها: الضغوط الشعبية باتجاه أن تلعب المنظمات دوراً اجتماعياً بسبب ما تحققه من أرباح، وبسبب التأثيرات البيئية لنشاطها على البيئة، مثل المنشآت النووية، ومنشآت صناعة السيارات، والبتروكيماويات، وغيرها<sup>(32)</sup>. وكذلك بسبب البيئة الداخلية للعمل، ووجود مخاطر في الشركات الصناعية والبتروولية على البيئة، فحرصت تلك الشركات على مكافأة موظفيها واسرهم حينما يتعرضون للمخاطر، منها التأمين الصحي، والتأمين بشكل عام، وتحسين بيئة العمل.. كما تعد الحوادث البيئية والانسانية احدى الدوافع الاساسية للاهتمام بالمسؤولية المجتمعية<sup>(33)</sup>. إضافة إلى تفشي مظاهر الفساد مما جعل الشعوب تطالب بتبني الشركات لبرامج المسؤولية الاجتماعية، وزيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر والبطالة والمرض، وانخفاض مستوى معيشة بعض الفئات<sup>(34)</sup>. وفيما يلي بعض التعريفات الهامة للمفهوم:

تعرف مسودة الايزو 26000، المسؤولية الاجتماعية "بالأفعال التي تقوم بها المؤسسة، لتتحمل مسؤولية اثار انشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الافعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على: "السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات، وتكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة"<sup>(35)</sup>. وتعرفها المفوضية الأوروبية بأنها "التطوع الذاتي للمنظمات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل". كما يعرفها المكتب الدولي

للعمل بأنها "طريقة تتنظر فيها المنظمات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى"<sup>(36)</sup>. وعند تحليل عدد من النظريات التي تطرقت للمسؤولية الاجتماعية، من زوايا عدة، يتضح ان المسؤولية الاجتماعية بالرغم من انها تكوين ذاتي يقوم على نمو الضمير الاجتماعي ويكون بمثابة رقيب داخلي، إلا أن نموها يمثل نتاجاً اجتماعياً، لأنها تتعلم وتكتسب كما انها تنمو تدريجياً عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية، وانها في نموها تحتاج الى مناخ اسري ونفسي وتربوي مشبع بالحب والحنان والعلاقات الاجتماعية السليمة<sup>(37)</sup>. وهي أن تتصرف المؤسسات والافراد بشكل أخلاقي وباهتمام بالغ نحو المجتمع على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي<sup>(38)</sup>.

وهي - من منظور شامل - ان تأخذ المنظمة في الاعتبار مصالح الغير عند صنعائها لقراراتها سواء كان الغير داخل المنظمة او خارجها، أي أن تؤخذ مصلحة المجتمع الى جانب المصلحة الداخلية بالمنظمة عند وضع الاستراتيجيات<sup>(39)</sup>. ويتضح مما سبق أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتكون من أربعة عناصر، وهي: (الاهتمام، والفهم، والانتماء، والمشاركة)، وهو مفهوم متغير ومتجدد ودائم التطور، حيث يتوجب على المؤسسات الاهتمام بالفرد والبيئة والمشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة والتنمية المستدامة.

#### أهداف المسؤولية الاجتماعية وأهميتها

تتمثل أهم أهداف المسؤولية الاجتماعية في تكريس دور القطاع الخاص الى جانب المؤسسات الحكومية والدولة، في بناء الوطن والانسان انطلاقاً من مبدأ "كلنا شركاء .. كلنا مسؤولون"، وترسيخ فكرة مسؤولية

والاجتماعية، وغيرها<sup>(42)</sup>. كما تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في عدد من الفوائد الناتجة عن تبني المسؤولية الاجتماعية، ومن تلك الفوائد: تحسين الاداء المالي، وتخفيض تكاليف التشغيل، وتحسين سمعة المؤسسات، وتعزيز المبيعات وولاء العملاء، وزيادة الانتاجية والجودة، وزيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم<sup>(43)</sup>. بل إنها مهمة ملقاة على عاتق جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية والأهلية، المدنية منها وغير المدنية، والمؤسسات التربوية والاجتماعية بصفة خاصة، لأنها قضية مجتمع، وهم أمة بأكملها، وإعداد جيل يحمل العبء في المستقبل<sup>(44)</sup>.

#### أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومحاورها وأنواعها وأسس تطبيقها:

تأخذ المسؤولية الاجتماعية بعددين أساسيين، وهما: البعد الداخلي: ويتمثل في اهتمام المنشأة بالأوضاع الخاصة بالعاملين، مثل تحسين مرتباتهم، ومنحهم إجازات سنوية مدفوعة، وتأميناً صحياً، وقروضا ميسرة لمساعدة الموظفين لبناء مساكن، وتحسين ظروف العمل المحيطة، وتوفير نواد اجتماعية ورياضية. والبعد الخارجي: ويشمل اهتمام المنظمات بالمجتمع الخارجي المحيط بها من عدة جوانب، أهمها: تحسين مستوى حياة افراد المجتمع Quality of Life، وقضايا البيئة Environmental Issues<sup>(45)</sup>.

أما ISO 26000 فتتضمن اربعة جوانب، وهي: الثقافي، الاجتماعي الحضاري، البيئي والقانوني، وشروط تتعلق بالتنمية الاقتصادية.. وتعمل على تشجيع المنظمات على سبعة موضوعات اساسية، وهي: ادارة المنظمة، وحقوق الانسان، والعلاقات وظروف العمل، وحماية البيئة، والممارسات التجارية الجديدة، وقضايا المستهلك، والالتزام المجتمعي<sup>(46)</sup>.

الشركات ورجال الاعمال تجاه المجتمع، كمبدأ جديد في التخطيط، والعمل بعيدا عن المعنى المادي المجرد، وتسليط الضوء على كل نشاط يهدف للمساهمة في الحياة الاجتماعية او البيئة في المجتمع، والتخفيف قدر الامكان من المعاناة الانسانية، والاقتراب من المجتمع، وتوثيق الروابط بين افراده، والحفاظ على الصحة العامة والبيئة، ومحاولة التخلص من التصرفات المخالفة للقانون والمضرة بالصالح العام، وتقليص هامش الانانية والفردية، لصالح المحبة والتكافل والوعي الاجتماعي<sup>(40)</sup>.

أما أهمية المسؤولية الاجتماعية فقد تزايدت في السنوات الاخيرة، حيث أصبح المجتمع يتطلع اليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، وبخاصة مع تقلص دور الحكومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي انخفض بعد التوجه الواسع نحو الخصخصة وتخلي المؤسسات عن كثير من أدوارها التقليدية والاجتماعية، والتزاماتها تجاه المواطنين وانتقال هذه الأدوار الى المؤسسات القائمة في المجتمع<sup>(41)</sup>. وللمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد سواء، فبالنسبة للمنظمة، فان المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى الزبائن والعاملين والمجتمع؛ وتؤدي الى تحسين مناخ العمل، وتعزيز التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف. وبالنسبة للمجتمع، فإنها تؤدي الى زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء، كذلك الاستقرار الاجتماعي، والسياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية. أما بالنسبة للدولة من خلال تخفيف الأعباء التي تتحملها في سبيل إدامة مهماتها الصحية والتعليمية والثقافية

وكذلك قضايا التعليم، والصحة، والمتقاعدين، والبيئة، والثقافة العامة والتوعية، ومكافحة الفساد، والطفولة، وذوي الاحتياجات الخاصة.. وعناصر أساسية أخرى، ومنها: قضايا بيئة العمل وحقوق الإنسان، وخدمة المجتمع، وسمعة المؤسسة، والمحافظة على البيئة، وأخلاقيات إدارة المؤسسة، والصحة والسلامة<sup>(47)</sup>. وفيما يخص أنواع المسؤولية الاجتماعية فقد تم توزيعها إلى أربعة أنواع، وهي: المسؤولية الدينية: وتعني التزام المرء بأوامر الله ونواهيه، وهي مسؤولية واجبة، والمسؤولية القانونية: وتعني مراعاة القانون والبعد عما يجرمه، ثم المسؤولية الاجتماعية: وهي التزام المرء بقوانين المجتمع ونظمه وتقاليده، وأخيراً المسؤولية الأخلاقية: وهي حالة تمنح المرء القدرة على تحمل تبعات أعماله وأثارها. ومصدرها الضمير، وكل مسؤولية قبلناها وارتضينا الالتزام بها فهي مسؤولية أخلاقية<sup>(48)</sup>.

أما عن أسس تطبيق المسؤولية الاجتماعية فهي نظام يعتمد في دورته التطبيقية على مبدأ (ديمنج) في إدارة الجودة الشاملة، ويتضمن أربع أسس أو خطوات، وهي: التخطيط، والتطبيق، والفحص (التحقق)، والتحسين، ثم مرحلة التدقيق، وتعني العودة إلى الإطار، وبدء الدورة التالية وفقاً للخطوات السابقة: خطط Plan، افعل Do، تحقق Check، حسن Act.<sup>(49)</sup>

#### المؤسسات المعنية بالمسؤولية الاجتماعية

لم تعد المسؤولية المجتمعية من اهتمام مؤسسة أو جهة بعينها، ولا يقتصر تطبيقها على المنظمات الحكومية فحسب، فتنوع الجهات المعنية بتطبيقها، لتشمل: المؤسسات الصناعية، والمؤسسات الخدمية، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الربحية (UN)، والمؤسسات غير الربحية كالجمعيات الأهلية

والخيرية والمهنية (NGOS)، ومراكز البحوث والتطوير.. وحددت المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية بعض الأدوار للهيئات الحكومية والدولية تجاه المسؤولية الاجتماعية، أهمها: أن تتحول هذه الهيئات إلى بيوت خبرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وأن تقوم بسن الأنظمة والقوانين، وأن تعمل على تطوير نظم العمل، ووضع المعايير التي تشجع التنافس في مجال المسؤولية المجتمعية، وأيضاً دعم البحث العلمي لخلق ثقافة علمية أكاديمية<sup>(50)</sup>. كما يتلخص دور الهيئات الحكومية والدولية في تطوير نظم العمل وأحداث وحدة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات العامة لتكون قدوة للمؤسسات الخاصة، وإيجاد معايير وجوائز خاصة بالعمل الاجتماعي، وتعزيز التنافس بين المؤسسات، وتعميم قصص النجاح وتشجيع البحث العلمي، وتدريب الكوادر، إضافة إلى خلق ثقافة مجتمعية ولفت انظار فئات التجار وأصحاب القرارات إلى ان المسؤولية الاجتماعية ليست ترف مؤسسات وإنما واجب ومسؤولية شرعية وأدبية وقانونية<sup>(51)</sup>.

#### إجابة السؤال الثاني: ما واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية؟

بعد استقراء وتحليل ادبيات الدراسة، تبين عدم كفاية البيانات المتوفرة للتحليل الكمي، واقتصرت عملية التحليل والعرض على الوصف الكيفي، حيث كشفت النتائج عن ابرز الملامح المتعلقة بواقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية في ضوء التحديات المعاصرة، يمكن عرضها كما يأتي:

#### نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجامعية وأهميتها وأبعادها ومحاورها:

لم يجد مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام الكافي من البحث والدراسة مع نشوء الجامعات العربية، ولم

والأمية، عن طريق تطبيق مبدأ الجامعة المتفاعلة مع المحيط، والعمل على تحقيق مبدأ الشراكة بين الجامعات والدولة ومختلف قطاعات الإنتاج، باعتبار الخدمة المجتمعية أحد اضلاع مثلث الوظائف الأساسية للمؤسسات الجامعية.

وتكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات في بعض المكاسب التي تحققها من تطبيقها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، ومنها: تعزيز موقعها وسمعتها داخل المجتمع وزيادة الاحساس بأهداف الجامعة ورسالتها، وتحقيق عوائد طويلة الاجل في الاستثمار الاجتماعي، وتتيح الفرصة لابتكار منتجات وخدمات جديدة، كما تزيد من انتماء المجتمع والمتعاملين لها وتعزيز روح فريق العمل، وتحقيق عدد من الآثار الايجابية على نفوس الطلبة وممارساتهم، كما ان تقديم خدمة متميزة للمجتمع له انعكاسات ايجابية على تطور وتقدم الجامعة سواء من خلال تأثير الجامعة في المجتمع المحلي أو من خلال تأثير المجتمع المحلي في الجامعة، وبذلك تتحول رسالة الجامعة الى سبب ونتيجة في آن واحد<sup>(54)</sup>. كما ان تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية يسهم في تطوير الاداء المؤسسي والوظيفي بالجامعات، وفي هذا الشأن كشفت احدى الدراسات عن أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء الوظيفي علاقة طردية، أي كلما زادت المسؤولية الاجتماعية زادت كفاءة الأداء الوظيفي والعكس<sup>(55)</sup>.

وفيما يخص ابعاد المسؤولية الاجتماعية، فتم تقسيمها الى ثلاثة أبعاد اساسية، وهي: البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الاقتصادي. حيث ان البعد الاجتماعي يحاول وضع المجتمع وتطلعاته نصب اعينه في جميع أنشطة الجامعات، كما انه ينظر الى المسؤولية الاجتماعية على أنها عمليات المشاركة بين

يظهر الاهتمام به في المنطقة العربية الا مع بداية السبعينات، وتحديدًا لدى القطاع التجاري والصناعي الخاص، في الوقت الذي كانت بعض الدول العربية لا تزال حديثة العهد بالتعليم الجامعي، وعلى الرغم من حداثة المفهوم في المنطقة العربية، إلا أنه لا يفتقر الى التأصيل الفكري والفلسفي في تاريخ العرب، فهو متأصل (فكرًا وسلوكًا)، في التعاليم الدينية والعادات والاعراف الاجتماعية الحميدة. ولكن على الرغم من أهميته؛ إلا أنه من اقل المفاهيم حظا في الدراسات الاجتماعية، وقد ظهر في الدراسات النفسية الحديثة في البيئة العربية عام 1971، حين قدم سيد عثمان تصوره عن المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة<sup>(52)</sup>.

وفي مطلع الالفية الثالثة بدأ الاهتمام العربي بالمسؤولية الاجتماعية واضحا لدى بعض المؤسسات والهيئات العربية، ولكن على فترات متقطعة ومتعثرة، وفي مناطق محدودة، كما أنه يشبه عدد من المفاهيم التي انتقلت من قطاعات اخرى الى قطاع التعليم العالي، كالخطط الاستراتيجي والجودة والحوكمة وغير ذلك.

وتعرف المسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من: (طلاب، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية انسانية مستدامة<sup>(53)</sup>. وأما عن أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجامعية فتحظى باهتمام الحكومات والمنظمات الدولية المهمة بالتعليم، وعلى المؤسسات الجامعية ان تستغل خبراتها ومعارفها في إيجاد الحلول لمشكلات المجتمع والمشكلات العالمية الكبرى، كالفقر والجوع والمرض

العربية خلال الفترة الماضية في قطاع التعليم، إلا أنها لم تحقق انجازات ملموسة فيما يتعلق بالنوعية والمسؤولية الاجتماعية للجامعة والإدارة والتسيير، وهذه الامور الغائبة تشكل مادة للتحديات تجاه الدول العربية في حقل التعليم العالي.<sup>(59)</sup>

حيث لا تزال معظم الدول العربية تعاني بشكل عام من غياب ثقافة المسؤولية المجتمعية، والخلط بين المسؤولية المجتمعية والعمل الخيري حتى لدى الشركات نفسها. فالمسؤولية لها معنى واسع يرتبط بالالتزام بالأنظمة والقوانين والنواحي الصحية والبيئية ومراعاة حقوق الانسان.. فما زالت المسؤولية المجتمعية في طور النمو ولم تصل الى المعدل العالمي واغلبها جهود مبعثرة اقرب الى الاحسان من التنمية.. ولم يتم تنظيم او ترتيب عمل المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد، رغم ان هناك بعض الجهات العربية التي بدأت في تنظيمه، مما يؤكد ان مفهوم المسؤولية المجتمعية ما زال ضبابيا في مجتمعنا العربي، اذ نجد الشخص المثقف يكاد لا يعرف شيئا عن المسؤولية المجتمعية، فما بالنا بالشخص العادي.<sup>(60)</sup>

وفي السنوات الاخيرة تزايد الحديث عن المسؤولية الاجتماعية لدى الحكومات العربية، وبين المواطنين والاعلام والقطاع الخاص، واعلن الملتي العربي الأول للمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال بالشارقة 2009، عن اطلاق الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية، كأول مشروع الكتروني يهدف لخدمة هذا المفهوم، في ظل التحديات وشحة المعلومات والدراسات ذات الصلة<sup>(61)</sup>. كما تم تأسيس بعض الكيانات المؤسسية، كالمنظمات والمراكز، ومنها: المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية في بيروت، ومركز الفصيل للمسؤولية المجتمعية في

الجامعة والمجتمع، تلتزم بموجبها ارضاء الجامعة المجتمع، وتحقيق تنميته، بينما البعد البيئي يقوم بمراعاة الاثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، وتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية، ومكافحة التلوث البيئي. واما البعد الاقتصادي فهو يتطلب من الجامعة دعم المشروعات الاجتماعية الانتاجية وتطوير التخصصات المطبقة، وتحقيق جودتها لمواكبة المستجدات العالمية لتلبية حاجات المجتمع.<sup>(56)</sup>

ويصنفها آخر الى ثلاثة انواع مماثلة، الأول: ادارة المسؤولية الاجتماعية: ويتمثل في ادارة وتنظيم المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التوازن بين أهداف الجامعة والأهداف الاجتماعية. والثاني: دعم بيئة الجامعة الداخلية: ويقصد به مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لتحسين وتطوير المجتمع الداخلي لها، والثالث: يتعلق بدعم البيئة الخارجية للجامعة، ويشمل مجموعة الممارسات التي تعتمدها الجامعة لبناء علاقتها بالمجتمع الخارجي.<sup>(57)</sup>

وأما عن محاور المسؤولية الاجتماعية التي يمكن ان تمارسها الجامعات، فتتركز معظمها فيما يلي: حماية التراث والهوية، تعزيز الديمقراطية، دعم الشباب والقيادات الشابة، تعزيز الانتماء الوطني، التنمية ومكافحة الفقر، البيئة، التنوع الاجتماعي، العدالة والمساواة، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، مكافحة الفساد، الثقافة العامة والتوعية، المسنين، اجتماعي نفسي، التعليم والتدريب المستمر، حماية وتنظيم الاسرة، الطفولة، مساندة التعليم، الاستشارات، وغيرها<sup>(58)</sup>.

**ملامح الواقع الحالي للمسؤولية الاجتماعية العربية والجهود المبذولة لتنميتها:**

هناك جهود كبيرة وانجازات كثيرة حققتها البلدان



الاجتماعية 2015. واطلاق ميدالية التميز في المسؤولية الاجتماعية 2017، وشهادة مطابقة معايير المسؤولية الاجتماعية للقطاعين العام والخاص 2018. كما قامت المنظمة بتكريم عدد من المؤسسات والقيادات والصحافة العربية الملتزمة بقضايا المسؤولية الاجتماعية (63).

ومن البرامج والانشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، فقد عقدت في اليمن ثلاثة مؤتمرات ولقاء موسع وبعض الورش وبمشاركة عربية، للفترة: (2008-2012)، في كل من: صنعاء، تعز، عدن، ضمت عدد من الجامعات والمؤسسات من القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وكان آخرها: المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية، بجامعة عدن، 2010، وكان من أبرز نتائج تلك الفعاليات: اعتماد كراسي علمية في المؤسسات الجامعية العربية، وتكون جامعة عدن باليمن اول جامعة تتبنى اول كرسي علمي، وإنشاء قاعدة بيانات وادلة ارشادية للباحثين والاعلاميين، وحث المجتمع على التعامل مع المؤسسات المسؤولة اجتماعياً، وتبني برامج التدريب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وقدمت تلك الفعاليات عدد من التوصيات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية في البلدان العربية (64).

كما عقدت عدد من المؤتمرات العلمية واللقاءات والندوات والبرامج التدريبية في كل من: مصر ولبنان وفلسطين والاردن والجزائر ودول الخليج والعراق، كان ابرزها: مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات في جامعة القدس المفتوحة بفلسطين 2011، وعقد المؤتمر الوطني الأول حول المسؤولية الاجتماعية 2012، في لبنان، ومؤتمر التغيرات المجتمعية المعاصرة في العالم العربي 2012، بجامعة السلطان قابوس بعمان، أما في الامارات فتم تنفيذ عدد من

قطر، والشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالإمارات، والشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية بالكويت، وهناك بعض المؤسسات العربية قد خصصت ادارات واقسام تتاط بها المسؤولية الاجتماعية، مثل: البنك العربي، ومؤسسة عبد الحميد شومان، وغيرها.

وحيث أن المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية منظمة عربية مستقلة تعمل في نطاق الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية، فهي أبرز الكيانات المؤسسية، وتم انشاؤها عام (2013)، ومقرها بيروت، وتسعى لتحقيق جملة من الاهداف، أبرزها: رفع مستوى التعاطي مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي وتحويلها الى مستوى المفهوم الاستراتيجي في عمل البلديات والحكومات العربية وتعزيزها من خلال الإدارة الحكيمة وتعميم ثقافتها عبر كافة الوسائل المتاحة. وتحفيز المجتمعات المدنية على الانخراط في المسؤوليات الاجتماعية، ودعم برامجها في تحقيق التنمية المستدامة، وتكريم القيادات من مختلف القطاعات المسؤولة اجتماعياً، والتعاون وايرام الاتفاقات مع المنظمات الوطنية والاقليمية والدولية، وتنظيم ندوات ومؤتمرات ولقاءات ومنتديات سنوية، وتحفيز الحكومات في المنطقة العربية على تطوير استراتيجيات ادارتها للوصول الى معايير الجودة العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية (62).

وحققت المنظمة منذ تأسيسها بعض الانجازات، أبرزها: عقد عدد من اللقاءات والندوات والورش التدريبية بهدف تطوير مهارات المشاركين في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وبناء قدرات مؤسساتهم في تبني هذه المبادئ ضمن خططها الاستراتيجية، واعداد قائمة القواعد الاساسية لأفضل ممارسات المسؤولية

الانسانية في الصناعة، والامية، وضعف المستوى التعليمي، وسوء توزيع الموارد، ونقص الاستقرار السياسي<sup>(67)</sup>. كما أنه لا يرتقي دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية لمعدل أكثر من (60%)<sup>(68)</sup>.

- عدم كفاية الميزانية الموجهة لتحقيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وضعف ثقافة العمل التطوعي عند بعض الافراد، وضعف الاهتمام على المستوى الرسمي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات.<sup>(69)</sup> إضافة إلى غياب وظيفة خدمة المجتمع من مهام ومسؤوليات وهيكل وزارة التعليم العالي، مما يعني نقص في مهام وظائف الجامعات المتعارف عليها عالمياً، وعدم وجود ادارة متخصصة تعنى بإدارة هذه الوظيفة<sup>(70)</sup>. كما لا تزال الوظيفة الثالثة للجامعات والمتمثلة بـ"خدمة المجتمع" وظيفة شبه غائبة، ويكتنفها الغموض في الجامعات بشكل عام.<sup>(71)</sup>

- غياب الخطط والبرامج التطويرية والبحثية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية، وغياب التعاون بين الجامعات العربية بعضها بعضاً<sup>(72)</sup>. وضعف الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغت نسبة الأهمية (95,36%). وبلغت نسبة توافرها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس (40,45%)،<sup>(73)</sup>.

#### معوقات ممارسة المؤسسات الجامعية العربية لمسؤولياتها الاجتماعية:

تواجه المؤسسات العربية عامة، والجامعية منها خصوصاً، عدد من المعوقات عند محاولة ممارستها لمسؤولياتها الاجتماعية، يمكن توزيعها إلى ثلاثة أنواع، وهي، أولاً : معوقات ادارية: وتتضمن عدم وجود ادارة علاقات فعالة، ونقص الخبرات، وضعف الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية، واهمال الإدارة العليا لمسألة اشراك المستويات الإدارية الاخرى في عملية اتخاذ القرارات، وعدم وجود اتصالات فاعلة من

الفعاليات كان اولها في 2015، وما تزال مستمرة وبوتيرة عالية الى اليوم، وفي العراق عقد المؤتمر العلمي السادس، بعنوان: نعمل معا لقيادة المجتمع بالتطوع، 2016، وفي جامعة الزرقاء بالأردن عقد المؤتمر العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية 2017، كما عقد المؤتمر الدولي الثالث في قطر، بعنوان: التعليم مسؤولية مجتمعية في ظل المتغيرات والازمات 2018، وغيرها، وقدمت من خلالها توصيات جيدة، لكل من الحكومات وصناع القرار ورasmuso السياسات التعليمية، والمؤسسات الجامعية والمنظمات والمجتمعات والافراد.

وهناك جهود لا تزال تبذل في هذا الاطار، ودعوات جادة لتأسيس وتأطير مفهوم المسؤولية الاجتماعية على المستويات الرسمية، وخاصة في الاردن حيث تسعى الحكومة الاردنية حالياً الى سن تشريعات، وانشاء صندوق، واطلاق جوائز ملكية، وتنفيذ برامج تدريبية مكثفة في مجال المسؤولية الاجتماعية، ولكنها غير كافية ما لم تعمل الدول والمؤسسات الجامعية العربية على محاكاتها، والاستفادة منها، وتطويرها.

وفي ضوء نتائج الدراسة، واستناداً الى ما تقدم، يمكن استخلاص ملامح الواقع في العناصر الاتية:

- ضعف ممارسة الجامعات لأدوارها في مجال خدمة المجتمع، وعدم رضا القيادات الجامعية عن الخدمات التي تقوم بها الجامعات في مجال خدمة المجتمع.<sup>(65)</sup> وغياب الشراكة المجتمعية مع المنظمات والقطاعات الأخرى، مما أدى إلى ضعف الاتصال والتواصل بين الجامعة والمجتمع المحلي، وعدم ملائمة البرامج والأنشطة مع متطلبات الحياه الاجتماعية والاقتصادية<sup>(66)</sup>.

- وجود بعض المشكلات المجتمعية التي يجب على الجامعة تحمل مسؤولياتها فيها، مثل: مشكلة الفقر، والبطالة، وتختلف المجتمع الريفي، والمشكلات

الإدارات والمجتمع. ثانياً: معوقات قانونية: وتشمل عدم وجود دستور اجتماعي أخلاقي، وتحقيق المكاسب المادية وعدم احترام التشريعات، وربما ان المسؤولية الاجتماعية امر اختياري او التزام أخلاقي غير مفروض قانوناً. وثالثاً: معوقات مالية: وتتمثل في ان هدف المنظمات تحقيق الارباح فقط، والاعتقاد بان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تؤدي الى خفض ارباح الشركة، واضعاف قدرتها على المنافسة الدولية، أيضاً نقص الموارد المالية، وصعوبة الجمع بين العمل للربح، وعمل الشركة المتجاوبة اجتماعياً<sup>(74)</sup>.

وعلى الرغم من مرور عشرون عاماً على مؤتمر التعليم العالي العربي (1998)، ومرور عشر سنوات على المؤتمر الاقليمي العربي، تحت شعار: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، المنعقد بالقاهرة (2009)، برعاية اليونسكو، وتقديم عدد من التوصيات، كتضمين المسؤولية الاجتماعية في كافة البرامج والفعاليات الجامعية، الا أن هناك جملة من المعوقات التي تواجه الجامعات العربية، والتي تحد من ممارستها لمسؤولياتها الاجتماعية، أبرزها: تعدد التعاريف المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، وعدم ثبات مستوى البنى التحتية وتعرضها للتغير الدائم، وبطء استجابة مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات المجتمع، واغفالها لخبرات الشركاء المجتمعيين والدارسين ومعارفهم، إضافةً إلى مواجهة الدارسين والأكاديميين لأعباء متعددة، كما لا ينظر لموضوع الاندماج في القضايا المدنية والاجتماعية والسياسية دائماً كقضايا تقع في صلب استراتيجيات الجامعات في انجاز رسالتها وأولياتها، وعدم تشجيع معايير التوظيف والتثبيت والترقية للاندماج في فعاليات المسؤولية المجتمعية وقيادتها<sup>(75)</sup>.

ومن المعوقات أيضاً قلة الاعتمادات المالية المخصصة للجامعة، وغياب الرؤية المكتملة والواضحة لمفهوم خدمة المجتمع وأهدافه ومجالاته، وغياب التنسيق بين الكليات والمراكز بالجامعة فيما يتعلق بالأنشطة المتشابهة<sup>(76)</sup>. ويعزى ذلك بحسب تقرير اليونسكو الى التقصير الملحوظ واغفال مؤسسات التعليم العالي العربية للمسؤولية الاجتماعية العدد من المعوقات، ابرزها ما يتعلق بتفاقم المشكلة في الحقوق الإنسانية والاجتماعية<sup>(77)</sup>. وعند استخلاص المعوقات يمكن ايجاز أبرزها في: غياب التشريعات والقوانين المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والصعوبات المادية، وغياب المسؤولية الاجتماعية في الهيكل التنظيمي لوزارات التعليم العالي وللجامعات العربية، فلا توجد حتى ادارة عامة للمسؤولية الاجتماعية في الوزارات، ولا يوجد منصب لنائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع، وكذا نائب عميد الكلية في معظم الجامعات العربية باستثناء عدد قليل منها، حيث يتم من خلاله إدارة برامج المسؤولية المجتمعية بداية من التخطيط ثم التنفيذ، والمراجعة والتقويم، كما أن تحميل مهام المسؤولية الاجتماعية لأحد العمادات القائمة يمثل ضغطاً كبيراً عليها، ويهدد فرص نجاح المسؤولية الاجتماعية، كونها تحتاج للكثير من العمل والجهد، ومن المعوقات أيضاً ضعف الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى قيادة ومنتسبي المؤسسات الجامعية، والجهات ذات العلاقة.

**3- الاجابة عن السؤال الثالث: ما متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية في ضوء التحديات المعاصرة؟**

قبل التطرق لمتطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، ينبغي الإشارة الى ابرز التحديات المعاصرة التي تواجهها الحكومات

والمجتمعات العربية، وتتأثر بها المؤسسات العامة والخاصة، ومنها المؤسسات الجامعية العربية، وفيما يلي عرضاً موجزاً لكل منهما، على النحو الآتي:

### أولاً: التحديات المعاصرة

تتعدد التحديات المعاصرة التي تواجهها المجتمعات عموماً، إلا أن المجتمعات العربية هي الأكثر معاناة من بعض تلك التحديات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ ما يأتي:

#### 1- العولمة:

لطالما صورت العولمة على أنها شر مطلق لما ينطوي عليه المفهوم نفسه من فرض قسري لمفاهيم وقيم وانماط حياة وتفكير، الهدف منه بالدرجة الأولى الاستلاب الفكري وصولاً إلى الغزو الثقافي والهيمنة الاقتصادية المطلقة. ومما لا شك فيه أن القوى التي تسعى للسيطرة على العالم ومقدراته تعمل على نشر فكر العولمة بتصدير لغتها وثقافتها، ومن ثم مفاهيمها وانماطها الفكرية، ما يسهل غزو العالم والسيطرة على مقدراته. لكن مفهوم العولمة العلمية يمكن أن يكتسي في التعليم العالي بعداً إيجابياً إذا ما فهم على أنه أداة للتنمية بمختلف جوانبها، ونقل المعرفة وتبادل الخبرات العلمية ضمن شبكة معارف عالمية تنمي الابتكار وتدفع بالبحث العلمي إلى الأمام وتضعه في خدمة المجتمعات الإنسانية كافة<sup>(78)</sup>. وفيما يتعلق بالعولمة والمسؤولية الاجتماعية، فهناك العديد من قادة الشركات العابرة للقارات ملتزمون بالمسؤولية الاجتماعية على الأقل إنسانياً، كرد فعل للتغيرات والتحديات العالمية الكبيرة وعلى رأسها العولمة التي خلطت الأوراق، وطرحت مفاهيم اقتصادية واجتماعية جديدة، ما زال البعض يقف لها موقف العداء<sup>(79)</sup>.

#### 2- تقنيات الاتصال والمعلومات:

لقد فرضت هذه التقنية نفسها بشكل بارز في كافة

مناحي حياتنا الشخصية والاجتماعية والعملية، وأصبحت تطبيقاتها العملية ذات فائدة لم يكن الناس قادرين على تخيلها في الماضي كونها تؤثر على أداء كافة المؤسسات والشركات... وظهرت وظائف جديدة متصلة بهذه التقنية لم تكن نسمع عنها من قبل، وقد تظهر أخرى، وأصبح إتقان مهارات التقنيات الحديثة ضرورة من ضرورات مجتمع اليوم.. كما أن تقنية الاتصال والمعلومات جعلت من العالم المترامي الأطراف مجتمعاً واحداً، فقربت المسافات بين أجزائه، ويسرت التواصل بين أطرافه، بل سهلت للإنسان متابعة ما يحدث في العالم فور حدوثه عبر الأقمار الاصطناعية، وأصبحت الشعوب تتواصل بشكل أفضل<sup>(80)</sup>. والمجتمعات العربية كبقية مجتمعات العالم المعاصر لم تكن بعيدة عن هذه التحديات فهي تشهد منذ عقود اقبالاً كبيراً في مجال التحول إلى مجتمع تقني، يقوم على الاستفادة من المزايا التي تقدمها تقنية الاتصال بشكل خاص والتقنية الحديثة بشكل عام في جميع الميادين، لمواكبة عصر المعلومات الذي فرض على الجميع، وحتى لا تجد نفسها في عزلة عن بقية العالم<sup>(81)</sup>.

#### 3- ضعف الاسهام في بناء مجتمع المعرفة وضعف التنمية البشرية:

لقد قطعت الدول العربية شوطاً كبيراً في نشر العلم، واستطاعت بعض الدول العربية أن تنتشر التعليم بمستوى يكاد يكون مثالياً. وهذا أدى إلى انخفاض نسبة الأمية في بعض الدول وإلى توفير بيئة أساسية مناسبة للتعليم. لكن إذا ما تم قياس واقع التعليم في الوطن العربي في ضوء تحديات مجتمع المعرفة، فيمكن القول أن تجربة البلدان العربية في نشر المعرفة لم تحقق النهضة التعليمية المرجوة منها ناهيك عن توطينها<sup>(82)</sup>.

أما عن ضعف التنمية البشرية، وبحسب تقرير برنامج

الامم المتحدة الانمائي 2014، فقد وزعت الدول العربية الى اربعة مجموعات، جاءت دول الخليج في المجموعة ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وجاءت كل من: (ليبيا، وسلطنة عمان، ولبنان، والاردن، وتونس، والجزائر)، ضمن المجموعة المرتفعة، واخيراً تأتي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، والتي تعاني من اوجه قصور واختلالات عميقة في مساراتها التنموية، وتتضمن كل من: (اليمن، وجزر القمر، وموريتانيا، والسودان، وجيبوتي، والصومال)، وتم استبعاد بقية الدول العربية لعدم توفر بيانات كافية<sup>(83)</sup>.

### النزاعات والحروب ومخاطر العنف والتطرف والارهاب:

أدت التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية، لخلق حالات معقدة من النزاعات والصراع والحروب في عدد من الدول العربية، وتعرضت المؤسسات التعليمية لحالات التخريب والنهب واستهداف العلماء من الأكاديميين والعديد من الشخصيات العلمية مما دفع بعضهم إلى الهجرة، في حين يعيش الباقون في ظل مخاوف أمنية وظروف اقتصادية صعبة، كذلك واجه الطلبة حالات عدم استقرار نفسي وسكني من جراء التهديد مما أعاق الانتظام في الدراسة وتدني نوعية التعليم العالي، إضافةً إلى حركة النزوح والانتقال من مناطق الصراع الى مناطق اقل خطراً على حياة المتعلمين، كما تأثرت الجامعات في تطوير الموارد البشرية، أو الحفاظ عليها من ظاهرة نزف الكفاءات وهجرتها، كما ساهمت بعض الظروف في اغلاق بعض مؤسسات التعليم العالي والمعاهد والمراكز البحثية، أو على الأقل محاولة اعاقا تطويرها. وهذه أمثلة من لائحة طويلة من المشكلات والتحديات الناجمة عن حالات النزاعات والصراع والحروب.

وفيما يتعلق بمخاطر العنف والتطرف والارهاب، فإن المعركة مع التطرف أصبحت حرباً عالمية ثالثة ويتطلب لمواجهتها مراجعة الظروف والاسباب التي قد تدفع بعض الشباب للوقوع في براثن التطرف، والذي أصبح يمثل خطراً يهدد كيان الدول والمجتمعات ويقلق المؤسسات الأمنية والتربوية، ومن هنا؛ فإن على الجامعة العمل الجاد على دحض الفكر الضال، وتوعية الشباب بمخاطره واثاره السلبية على المجتمع، وبأهمية الفكر الوسطي، والاحترام المتبادل للرأي وتقبل الرأي الآخر، وتعزيز مفاهيم التعايش السلمي ونبذ العنف ونشر ثقافة التسامح كاستجابة للحالة الراهنة التي تعيشها المنطقة العربية، وظهور موجات من العنف الفكري والجسدي والتي لها اكبر الاثر في تشتت الدول واضعافها<sup>(84)</sup>.

### تشتت الجهود وغياب الشراكة والتعاون الرسمي:

هناك مشكلة معقدة ومركبة تواجه التعليم العالي العربي، وتتكون من شقين، الأول: اشكالية العمل المشترك، حيث إن محاولات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربية قائمة ولكنها متقطعة. والقليل من هذه المحاولات يصل الى الهدف النهائي ويحقق الغاية المطلوبة. وغالباً ما تبدأ محاولات التعاون بتوقيع اتفاقيات أو مذكرات تفاهم عامة، سرعان ما تتوارى في الملفات، والثاني: اشكالية التعاون الرسمي، فالجانب الرسمي لازال ينظر الى الجامعات على انها مؤسسات تعليمية بالدرجة الأولى ويكاد لا يريد لها أكثر من ذلك، ومن هنا فإن الاهتمام الرسمي بموضوع التعاون بين الجامعات حتى في البلد الواحد هو اهتمام ضئيل للغاية ويكاد يكون معدوماً. ومن امثلة ذلك غياب دور المؤسسات الخاصة والشركات والصناعات العربية عن دعم البحث والتطوير وتمويل البرامج البحثية أو التعليمية أو الثقافية إلا في حدود

ما تحتاج الجامعة القيام به في هذه المرحلة حيث تقسم البرامج والأنشطة إلى داخلية خارجية، ومن الضروري أن تضع الجامعة إمكاناتها وقدراتها في الاعتبار، ومن ثم تطبيق برامج المسؤولية المجتمعية وفقاً لذلك.

الخطوة الثالثة: (التقويم وإعادة التخطيط): في هذه المرحلة تقوم الجامعة بمراجعة واستعراض ما قامت به من أنشطة وبرامج في المسؤولية المجتمعية وذلك بهدف التحسين والتطوير، ومن المتوقع أن ما ستكتسبه الجامعة من تقويم تجربتها سيثري التخطيط للمرحلة التالية وأيضاً سيسهل تنفيذ المبادرات والبرامج.

يتبين من خلال عرض متطلبات تنمية وجودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي أن هناك عدة عوامل لا بد أن تعمل في الية منظومة تبادلية التفاعل، وأهمها: توفر ثقافة مجتمعية في البيئة التعليمية تثن جودة المسؤولية الاجتماعية، وتبني نظام تحسين مستمر لإدارة المسؤولية الاجتماعية في الجامعة، التي تتميز بالاعتماد على الخطة المرسومة، ووضوح أهدافها، وتقييم الاداء والشاركة مع الآخرين من المجتمع المؤسسي، كل ذلك في إطار قيمي وأخلاقي رفيع المستوى، وسياسة واضحة نحو جودة المسؤولية الاجتماعية للتعليم الجامعي<sup>(88)</sup>.

وباستقراء الأدبيات السابقة، يمكن توزيع المتطلبات اللازمة لتطوير دور المؤسسات الجامعية العربية في تنمية المسؤولية الاجتماعية إلى ستة أنواع، كالآتي:

#### متطلبات تتعلق بالحكومة والسلطات الرسمية:

إن منطقنا العربية لا تنقصها العقول المستنيرة، ولا الموارد المادية، ولا الإمكانيات التقنية، لكنها بحاجة إلى قرارات سياسية حاسمة، تدعمها جهود مستمرة، في ضوء رقابة محكمة، وتعاون على كافة

ضيقة.. يضاف الى ذلك غياب الوعي العربي الرسمي بالمشكلات التي تتطلب مشاريع تتولاها الجامعات العربية ابتداء من القضايا الساخنة الكبرى كالمياه والطاقة والتصحّر والزراعة والعمران والتصنيع والاتصالات والنقل والمواد والتكنولوجيا والإلكترونيات والطب وصناعة الأدوية وغيرها<sup>(85)</sup>.

#### ثانياً: متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية

يعد قطاع التعليم العالي من اهم القطاعات الحيوية في العصر الحديث، ويحظى باهتمام بالغ من قبل الحكومات والشعوب والمنظمات، وتعد المسؤولية الاجتماعية من أبرز المحاور الواجب تطويرها وتنميتها باستمرار. واستنادا الى ما افرزته الدراسات والتقارير بشأن تنمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجامعية العربية، فان الجامعات بحاجة الى احدث متطلبات اساسية؛ ومن اهم تلك المتطلبات: التخطيط لجودة المسؤولية الاجتماعية، وتحديد مهام الإدارة العليا، ونشر ثقافة جودة المسؤولية الاجتماعية، والاقتناع بتطبيقها، والتركيز على التعاون الجماعي، وتأسيس مركز الدعم والمعلومات<sup>(86)</sup>. وهناك ثلاث خطوات اساسية لتنمية المسؤولية الاجتماعية تتمثل في الآتي:<sup>(87)</sup>

الخطوة الأولى: (التمهيد): تعتمد هذه الخطوة على ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية في الجامعات ويتحكم في هذه الخطوة بشكل أساسي عنصران هامين وهما: ثقافة المسؤولية المجتمعية خارج أسوار الجامعة، واقتناع قيادة الجامعة بها، فكلما تم تعزيز إيمان مجتمع الجامعة بأهمية تبني الجامعة للمسؤولية المجتمعية، وأهمية مساهمتهم الفاعلة في هذه الاتجاه، كلما كانت فرص نجاح الجامعة أكبر.

الخطوة الثانية: (الاستكشاف والدمج): يتم استكشاف

المؤسسي بالمسؤولية الاجتماعية، وتخصيص ميزانية خاصة مستقلة لدعم أنشطتها<sup>(90)</sup>.

### متطلبات تتعلق بالقيادة والأخلاق:

شهدت الإدارة العمومية في العصر الحديث تغيرات سريعة ومتلاحقة أثرت على بيئتها الداخلية والخارجية، ومنه على مناخها الأخلاقي الذي يعد ركيزة أساسية لنجاحها ومقدرتها على التقدم وتحقيق أهدافها، فاعتلاله يؤدي إلى خسارتها وفسادها، وعليه فالإدارة العمومية الناجحة هي التي تحافظ على مناخ أخلاقي سليم ومعافى، لذا وفي الآونة الأخيرة ركزت الحكومات ببرامجها الإصلاحية على الأخلاقيات واليات تطبيقها عبر أعمال جميع إداراتها<sup>(91)</sup>. وتتمثل أبرز هذه المتطلبات في حسن اختيار القيادات الجامعية، من حيث امتلاكها مهارات القيادة، وإيلائها البعد الإنساني جل اهتمامها، وذات أخلاق عالية، تؤمن بالمسؤولية الاجتماعية، وتجسدها فكراً وسلوكاً، وتلتزم بتنميتها لدى كفاية منتسبي الجامعات، من خلال اقرار عدد من الاجراءات الفاعلة التي تشكل اساساً متيناً نحو انطلاق الجامعات في تأطير هذا الامر وتأصيله في نفوس العاملين والطلبة والجهات والاطراف ذات العلاقة.

ان الأخلاق هي مجموعة من المعايير والقيم المختلفة التي يتحلى بها الفرد والتي تميزه عن غيره من ذوي جنسه، وتقع الجامعة في المقدمة من حيث وجوب سيادة علاقات إنسانية ايجابية، لان أكاديميها هم من ينظرون لهذا الأمر، ويدعون إليه في مؤلفاتهم ومحاضراتهم، والأولى أن يطبقوه في الميدان أولاً، والجامعة هي الأولى في امتلاك مجتمع يقوده قادة أخلاقيون، يعيرون البعد الأخلاقي في القيادة جل اهتمامهم، ويسعون إلى تكوين وتشكيل مجتمع جامعي تسوده العلاقات الإنسانية السليمة، فالأخلاق روح

الأوجه<sup>(89)</sup>. كما ان الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات، وتتمثل أبرز المتطلبات الحكومية في سن التشريعات والقوانين الملزمة للجامعات في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى كافة القطاعات المختلفة، ومنها قطاع التعليم العالي، على المستويات الأكاديمية والإدارية المختلفة، وإدراجها كمكون أساسي من هياكل المؤسسات الجامعية، وربطها بالترقيات والحوافز والمكافآت وغيره.

### متطلبات تتعلق بالمؤسسات الجامعية:

ان المسؤولية التي يجب ان تؤطر ضمن تصرفات المواطنين وعقولهم، ينبغي ان تعبر عن فهم وإدراك متكاملين مما يجعلها قابلة للتكرار والتجديد. فهي المسؤولية التي تحاكي الواقع بكل مكوناته، وتشعر الافراد بحسن انتمائهم للوطن، والمواطنة حق وواجب، ومحصول يجنيه الفرد في ظل المجتمع، بحكم ان المجتمع هو البوتقة التي تتفاعل فيها كل المدخلات حتى يتحول الى مظلة وارفة يتقياً ظلها المواطنون جميعاً، لهذا كله، تستطيع الجامعة من خلال كوادرها المتخصصة إيلاء المسؤولية المجتمعية أهمية خاصة منبثقة عن فلسفة ورسالة ورؤية واضحة قابلة للتعميم والانتشار حيث وجد الاهتمام.. وثمة بعض المتطلبات التي تساعد في استلهاهم ثقافة المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، أبرزها: تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعة، وطرح مقرر اجباري بحيث يتضمن الاحاطة الشاملة بهذا الموضوع من زاويتين الأولى نظرية، والاخرى تطبيقية ميدانية، والعمل على ادراج مفهوم المسؤولية المجتمعية في المناهج الدراسية، وغرس قيم الايثار والعمل التطوعي والانخراط في قضايا المجتمع. وزيادة الاهتمام بإجراء الدراسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، وخلق إدارات قانونية تكون مهمتها الالتزام

القيادة، كما أن على القادة الأكاديميين أن تتسم خواصهم بالتواضع والمحبة والتعاون والنزاهة والامانة واحترام الآخرين، وبالتالي فإن إشاعة مثل هذه الأجواء - بل وغلبتها - يجب أن تكون الصفة الأكثر وضوحا في الجامعة.

#### متطلبات تتعلق بحوكمة المؤسسات الجامعية:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الحوكمة المؤسسية، بأنها: " مجموعة العلاقات، ما بين ادارة المؤسسة، ومجلس ادارتها، ومساهميها، والجهات الاخرى، التي لها اهتمام بالمؤسسة". وللحوكمة المؤسسية عدة فوائد، منها: أنها تسهم في خلق وتعزيز البيئة التي تكون فيها مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الاطراف المعنية وسيادة القانون، كما تسهم في إنشاء نظام من الحوافز مرتبط بالأداء في المسؤولية المجتمعية.. وتسهم في تحقيق التوازن ما بين احتياجات المؤسسة والاطراف المعنية، وتشجيع المشاركة الفعالة للعاملين في اتخاذ القرارات بشأن المسؤولية المجتمعية.(92).

وتشير بعض الدراسات الى تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي، ولتوضيح مفاهيم الشفافية والمساءلة والنزاهة والحاكمة الرشيدة كمدخل رئيس لمعالجة الفساد الإداري واجتثاث اسباب وجوده، هناك الكثير من الاهتمام في كل دول العالم بتأسيس منظمات للنزاهة والحث على الشفافية والوضوح في العمل، والافصاح بتقارير واضحة عن الكثير من التصرفات والاعمال، وفي هذا الإطار دعا اتحاد الجامعات العربية الى تأسيس مجالس الحوكمة في الجامعات والكليات، وجاء الهدف الثالث من أهداف الخطة الاستراتيجية لمجلس حوكمة الجامعات العربية، ليؤكد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة. ولتحقيق

هذا الهدف ينبغي ضرورة العمل على إنشاء مراكز بحثية مشتركة متخصصة لتقديم استشارات لمؤسسات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة، واستحداث وتطوير برامج مشتركة بين الجامعات العربية تلبي احتياجات المجتمعات المحلية والاقليمية والدولية(93).

كما يلزم اعتماد مبادئ الحكم الرشيد بالإدارة العمومية، لتصبح القيم الأخلاقية ضمن ثقافتها التنظيمية، وقابلة للتطبيق (94).

#### متطلبات تتعلق بالإعلام:

يعد الاعلام ووسائله من اهم قوى التأثير، فالتقارير والابحار ليست مجرد ارقام او عبارات مجردة، بل هي وسيلة واداة رئيسية للتغيير وتنقيف المجتمعات، وتتبنى كثير من وسائل الاعلام ومواقع الاخبار الالكترونية تغطية قضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واطهار قصص نجاح على الواقع المعاش. ويجب ان يكون في المواقع الالكترونية للمؤسسات زاوية تظهر النشاطات الاجتماعية من خلال مفهوم المسؤولية الاجتماعية سواء للعاملين ام للمجتمعات، ولا بد من تحديث اخبارها باستمرار، وأن تصبح جزء متواصل من نشاطات المؤسسة(95). وتكمن أهمية الدور الاعلامي في تنمية المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم معلومات هامة لصانعي القرار حول دور المؤسسات الجامعية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز الموازنات العامة للجامعات، ورفع القيود عنها، وتمكينها من استقلاليتها، وممارسة أدوارها المنوطة بها بحرية واستقلالية(96).

#### متطلبات تتعلق بالمجتمع المحلي والشراكة المجتمعية:

ان تعزيز الشراكة يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، الامر الذي أكد عليه مؤتمر ريودي جانيرو والذي عقد في البرازيل 1992، حيث



**الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:****أولاً : الاستنتاجات**

بعد استقراء وتحليل ادبيات الدراسة باستقاضة، واستنادا الى الوصف الكيفي لنتائج التحليل، يمكن تلخيص اهم الاستنتاجات فيما يأتي:

1- ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى العرب من خلال القطاع الصناعي والتجاري في السبعينات من القرن الماضي، وانتقل الى قطاع التعليم العالي مطلع الالفية الثالثة، وضعف انتشاره واستيعابه بالصورة المطلوبة خلال الفترة الماضية على مستوى البلدان العربية قاطبة.

2- بذلت بعض الجهود كمحاولة لتأسيس وتأطير مفهوم المسؤولية الاجتماعية على المستويات الرسمية بما فيها المؤسسات الجامعية، حيث تم تأسيس بعض الكيانات المؤسسية، وعقدت من اجله عدد من الانشطة كالمؤتمرات العلمية واللقاءات والندوات والبرامج التدريبية، واطلاق بعض الجوائز، ولكنها جهود متناثرة ومنقطعة وغير كافية.

3- يتسم واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية بالقصور والضعف، وتكاد تخلو معظم الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية لوزارات التعليم العالي والجامعات من وجود وحدات خاصة تعنى بإدارة المسؤولية الاجتماعية، نتج عنه اغفال وتجاهل موضوع المسؤولية الاجتماعية.

4- وجود عدد من المعوقات التي تحد من تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، أبرزها: ضمور منظومة القيم، وغياب القيادة الأخلاقية، ونقص الوعي والحس الوطني والديني لدى منسوبي الجامعات، وضعف الارادة السياسية، وسوء الإدارة الجامعية، ونقص السياسات والتشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والافتقار الى برامج

صادق زعماء اكثر من 100 دولة على خطة التنمية المستدامة للقرن الواحد والعشرين ومن اهم ما جاء فيه: ان الشركات الوطنية تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول<sup>(97)</sup>. كما تعتبر الجماعات المحلية احدى ركائز المؤسسات الحكومية التي تلعب الدور الايجابي، في متابعة كافة نواحي التنمية، ولذا ينبغي مراعاة تنوير كافة شرائح المجتمع المحلي بحقوقه وواجباته، وان يكون هناك دور بارز للقيادات المجتمعية المحلية باعتبارها تمثل حلقة الوصل بين المجتمعات والمؤسسات الحكومية بما فيها المؤسسات الجامعية، وان تشارك في كافة الفعاليات ذات الصلة بمجال المسؤولية الاجتماعية.

وفي ضوء كل ما سبق؛ يتبين مدى الحاجة الى تنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجامعة العربية، وخاصة في المرحلة الحالية، نظراً لتزايد وتيرة الصراع والازمات، وتردي الاوضاع المعيشية، وتفكك النسيج الاجتماعي، وخاصة في البلدان التي نشبت فيها الحروب والصراعات المسلحة، والتي خلفت اثارا كارثية على المجتمعات والاطوان، مما يعني ضرورة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل كافة الجهات، وهذا لن يتأتى الا من خلال اضطلاع المؤسسات الجامعية العربية بدورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى منتسبيها أولاً ، ولدى بقية المؤسسات الحكومية والأهلية والمجتمعات والافراد ثانياً، وعلى السلطات الرسمية تمكينها من القيام بأدوارها المختلفة، ومنحها الحرية والاستقلالية في اتخاذ قراراتها، واختيار قادتها، وإدارة ذاتها، وفقاً للأنظمة واللوائح الخاصة بها، ورصد موازنات كافية، لتحقيق اهدافها، وتلبية احتياجات مجتمعاتها، وصولاً الى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، وتحقيق التقدم والازدهار.

1- تحفيز الحكومات في المنطقة العربية على تطوير استراتيجيات اداراتها بمختلف القطاعات ومنها التعليم العالي، للوصول الى معايير الجودة العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

2- العمل على تأطير ومأسسة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية وغيرها، بما يلائم التطورات والمستجدات الراهنة، على المستويين المحلي والخارجي، مع أهمية التكامل والشراكة الثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

3- التنسيق والتكامل وتوحيد الجهود بين المؤسسات العربية الجامعة، مثل اتحاد الجامعات العربية ومؤسساته، وجامعة الدول العربية ومنظماتها، لإيجاد رؤية استراتيجية عربية موحدة للمسؤولية الاجتماعية، وخطط عمل تنفيذية، تلزم المؤسسات العربية عامة، والجامعية خاصة، بتأطير وتضمين المسؤولية الاجتماعية ضمن سياسات واستراتيجيات وبرامج ومقررات وأنشطة الجامعات العربية.

4- إنشاء مؤسسات وفتح مسارات وبرامج جامعية مرنة، مثل الجامعة المفتوحة، والتعليم الالكتروني، والتعليم المستمر، لتمكين بعض الفئات: كالأُسرى والمعتقلين، والمعاقين، والمتقاعدين، واللاجئين، والمغتربين، والمهمشين، والفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة، والاقاليم النائية والمحرومة، وسكان الجزر، وغيرها، من الالتحاق بالتعليم، أو مواصلة تعليمهم، وتنمية معارفهم ومهاراتهم المختلفة.

5- تعزيز ثقافة الابداع والابتكار لخدمة المجتمع، واثاحة المجال للمجتمع المحلي للاستفادة من التطورات العلمية والتقنية على اعتبار ان الجامعة هي حاضنة للتعليم المستمر مدى الحياة.

6- تمكين المؤسسات الجامعية العربية من القيام بدورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير

التدريب والتأهيل في القيادة والادارة والحوكمة والتنمية الشاملة والمستدامة.

5- وجود عدد من التحديات المعاصرة التي تواجهها المؤسسات والمجتمعات العربية بما فيها الجامعات، ابرزها: العولمة، وتقنيات الاتصال والمعلومات، وضعف الانتاج المعرفي والتنمية البشرية، وتنامي المخاطر الاجتماعية، وتساعد وتيرة العنف والتطرف والارهاب، واندلاع الحروب، وتشتت الجهود وغياب الشراكة والتعاون الرسمي.

6- تنوع متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، فمنها ما يتعلق بالحكومات والسلطات الرسمية، ومنها ما يتعلق بالمؤسسات الجامعية ذاتها، ثم القيادة والأخلاق، والحوكمة المؤسسية للجامعات، ومنها ما يتعلق بالمؤسسات الاعلامية، ثم المجتمع المحلي والشراكة المجتمعية.

7- تزايد الدعوات في الآونة الاخيرة بضرورة ايلاء المسؤولية الاجتماعية اهتماما اكبر لدى كافة المؤسسات الحكومية ومنها الجامعات، ولدى القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، كنتيجة حتمية فرضتها الظروف الراهنة، واثار الصراع والازمات والكوارث في عدد من البلدان العربية.

#### ثانيا: التوصيات

انطلاقا من أهمية المؤسسات الجامعية ودورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية، وحجم التحديات والمتغيرات المعاصرة، وإيماننا من الباحث بأن المسؤولية الاجتماعية مسؤولية مشتركة، تتحملها جميع الاطراف الفاعلة في التعليم الجامعي، والقطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع المحلي جماعات وافرادا، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

10- تشجيع الدراسات والتأليف والترجمة والنشر، وتأسيس جوائز التميز في البحث العلمي بمجال المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز التعاون العربي وتبادل الخبرات، ودعم المؤتمرات والندوات العلمية والفعاليات ذات الصلة، وإشراك منتسبي المؤسسات الجامعية فيها، للاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية.

11- إنشاء صناديق عربية خاصة بدعم برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية، وتأسيس جوائز سنوية وحوافز مادية ومعنوية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجامعية وغيرها، وتحفيز الكفاءات العلمية معنويًا وماديًا لتحقيق أعلى درجات التقدم والرقي المجتمعي، وبما يقلل من هجرة العقول الأكاديمية.

12- أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة: (التقليدية والإلكترونية)، بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وتبسيط الأضواء على القضايا والأنشطة المتعلقة بها بصورة مستمرة وجذابة.

#### ثالثًا: المقترحات:

- 1- إجراء دراسات عن أثر القيادة الجامعية والحوكمة في تنمية المسؤولية الاجتماعية العربية.
- 2- إجراء دراسات عن دور المؤسسات الإعلامية في تنمية المسؤولية الاجتماعية العربية.
- 3- إجراء دراسات مقارنة بين عدد من المؤسسات الجامعية العربية في تنمية المسؤولية الاجتماعية.
- 4- إجراء دراسات عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية والأهلية ومنظمات المجتمع في بلدان الصراع والحروب.

عدد من المتطلبات والاجراءات الفاعلة، أبرزها: توفر ارادة سياسية، وادارة حديثة، وقيادة أخلاقية، وموازنة كافية، وحرية أكاديمية، وتعزيز استقلالية الجامعات، ومساندة اعلامية، وتدريب وتعلم مستمر، وخلق منظمات تعلم، وبيئة محفزة، وشراكة مجتمعية فاعلة.

7- تفعيل دور المرأة العربية في عملية التنمية الشاملة والمستدامة وتبوأها مواقع قيادية تمكنها من تلمس ومعرفة قضايا المرأة والتحديات التي تواجهها وطرق معالجتها، وبالتالي مساهمتها في تنمية المسؤولية الاجتماعية في بيئتها المحيطة وفقا للظروف والامكانات المتاحة.

8- تأسيس جمعيات ومراكز ومؤسسات علمية وبحثية وتدريبية لتوطين المعرفة، وتنمية المسؤولية الاجتماعية داخل الجامعات وخارجها، من خلال البحوث وبرامج التدريب والاستشارات، وتوفير وتمويل مشروعات تنمية ذات طابع اجتماعي في مختلف القطاعات، وخلق بيئة عمل آمنة، وتنمية مستدامة.

9- المساهمة في صناعة السلام وإحلال الأمن، في الدول التي تعيش حالة صراع، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والتعايش السلمي، واحترام الحريات، وتنمية المدن والارياف وتحديد أولويات التنمية وفرص الاستثمار لمرحلة ما بعد الحرب وإعادة الاعمار، من خلال دراسة اسباب الحروب والنزاعات، والاثار الناتجة عنها، وكيفية الحد منها، وتقديم الحلول والتوصيات والمبادرات الوطنية بشأنها.

## الهوامش:

- (1) الشاعر، صالح عبد العظيم. (2016). أضواء على مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي - تاريخ النشر 15 / 2 / 2016، تاريخ الاقتباس 6 / 4 / 2019، متوفر في: <http://arsco.org/article-detail-364-8-0>.
- (2) بدران، إبراهيم. (2011). التعليم العالي الدور الاجتماعي وأفاق التعاون. عمان، الأردن، ص 3.
- (3) أحاندو، سيسي. (2016). متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع. مجلة دراسات، جامعة عمار ثلجيلا غواط، ع (42): 46 - 64. ص 51.
- (4) غزال، فضيل. (2017). مساهمة تبني المسؤولية الاجتماعية في تفعيل استراتيجية العلاقات العامة في المؤسسة الاقتصادية. ماجستير استراتيجية وتسويق، قسم علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر. ص 67.
- (5) مجلس حوكمة الجامعات العربية. (2016). الخطة الاستراتيجية لمجلس حوكمة الجامعات العربية 2016-2020. متوفر في: <http://www.arabgovernance.com/>، بتاريخ 12/3/2019. ص 3.
- (6) عواد، يوسف ذياب. (2010). الجامعات العربية والمسؤولية المجتمعية. محاضرة أقيمت بتاريخ 13 / 12 / 2010. جامعة القدس المفتوحة، مدينة نابلس، فلسطين. ص 35.
- (7) محمد، سميرة حسن الحاجي. (2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة كلية التربية، جامعة الزهر، ع، (176)، ج (2): 523 - 611. ص 525.
- (8) المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية. (2015). البرنامج التدريبي: المسؤولية الاجتماعية: دبي، الامارات العربية المتحدة، 10 - 12 فبراير 2015، متوفر في: <http://www.asrorg.org>، بتاريخ 20/4/2019. ص 106.
- (9) أحاندو، سيسي. (2016). مرجع سابق، ص 51.
- (10) العياشي، زرار. (2017). إبراز دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية. مجلة آداب الكوفة للدراسات الانسانية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، مج (1)، ع (32): 247 - 272. ص 250.
- (11) باطويح، محمد، والمناور، فيصل. (2017). واقع المخاطر الاجتماعية. بحث منشور في سلسلة دراسات تنمية، ع (53)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. ص 11.
- (12) عساف، محمود عبد المجيد. (2017). رؤية تربوية مقترحة للحد من التحديات التي تواجه طلبة الجامعات في خدمة القضية الفلسطينية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، مج (5)، ع (18): 289 - 305. ص 292، نقلا عن المصليحي، 1998: (77).
- (13) العريقي، عائدة محمد مكر. (2006). دراسة تقييمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة. دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة.
- (14) حسن، محمود عبد الحميد. (2010). المسؤولية المجتمعية لأساتذة الجامعات. استرجعت من الموقع: <http://www.allofjo.net>، بتاريخ 12 - 11 - 2015، نقلا عن: أحاندو، سيسي. (2016).
- (15) باكير، عابدة. (2011). تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة. مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين (د. ص).
- (16) باقر، ندى عبد. (2012). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية. مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، مج (73): 537 - 568.
- (17) هلول، إسلام عصام خضر. (2013). دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية - دراسة حالة جامعة الاقصى. ماجستير ادارة الاعمال، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- (18) أحاندو، سيسي. (2016). مرجع سابق.
- (19) محمد، مديحة فخري محمود. (2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، ع (80)، ديسمبر، 2016، دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP): 407 - 438.
- (20) أبو شحبة، عبد الله يحيى حسن. (2016). تصور مقترح لتطوير دور جامعة صنعاء في خدمة المجتمع المحلي في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، دكتوراه غير منشورة، الإدارة والتخطيط التربوي بكلية التربية، جامعة صنعاء.
- (21) محمد، سميرة حسن الحاجي. (2017). مرجع سابق.
- (22) العياشي، زرار. (2017). مرجع سابق.
- (23) ابو شعيرة، خالد محمد. (2018). تصور مقترح لدور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي بالمسؤولية المجتمعية لدى الشباب الجامعي في ضوء تحديات العصر. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ع (1)، 106 - 123.
- (24) منصور، الهام. (2019). تفعيل مقومات بناء المنظمة الأخلاقية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية الملزمة وغير الملزمة للمؤسسة الجامعية. كتاب جماعي محكم لمجموعة من المؤلفين، بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، ط 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا: 240 - 263.

- (25) دويدري، رجا، وحيد. (2000). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر . دمشق، سوريا. ص ص: 2019-220.
- (26) أكاندو، سيسى. (2016). مرجع سابق، ص 50 ، نقلا عن (العساف، 2010).
- (27) دويدري، رجا، وحيد. (2000). مرجع سابق، ص 215.
- (28) صابر ، فاطمة عوض، و خفاجة، ميرفت علي. (2002). اسس ومبادئ البحث العلمي. ط 1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر. ص 158.
- (29) عثمان، عبد الرحمن احمد. (1995). مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية. دار جامعة افريقيا العالمية للنشر ، الخرطوم، السودان. ص 57.
- (30) صابر ، فاطمة عوض، و خفاجة، ميرفت علي. (2002). مرجع سابق، ص 159.
- (31) عيشان، يحيى. (2015). المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والافراد. برنامج تدريبي دبي الامارات 9- 13 يناير 2015، المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية. متوفر في: <http://www.asrorg.org> بتاريخ 20/4/2019. ص ص: 7-21.
- (32) العريقي، منصور محمد اسماعيل. (2017). الادارة الاستراتيجية منخل متكامل. مركز الامين للنشر والتوزيع، ط 1، صنعاء، اليمن. ص 47.
- (33) عواد، يوسف ذياب. (2010). مرجع سابق، ص 6.
- (34) محمد، مديحة فخرى محمود. (2016). مرجع سابق، ص 418.
- (35) عواد، يوسف ذياب. (2010). مرجع سابق، ص ص: 8-9.
- (36) نصرالدين، بن مسعود، ومحمد، كنوش. (2012). واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية. الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية 14-15/2/2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بشار، الجزائر. ص 3.
- (37) باقر، ندى عبد. (2012). مرجع سابق، ص ص: 542-544.
- (38) المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية. (2015)، مرجع سابق، ص 6.
- (39) العريقي، منصور محمد اسماعيل. (2017). مرجع سابق، ص 47.
- (40) الغرابية، فيصل محمود. (2010). أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الاردنية. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ص 176.
- (41) محمد، مديحة فخرى محمود. (2016). مرجع سابق، ص 409.
- (42) نصرالدين، بن مسعود، ومحمد، كنوش. (2012). مرجع سابق، ص 6.
- (43) عيشان، يحيى. (2015). مرجع سابق، ص ص: 30-32.
- (44) الغامدي، يحيى حامد. (2011). فعالية برنامج إرشادي ديني في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية بجدة. رسالة ماجستير، قسم التوجيه والإرشاد التربوي، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية. ص 11
- (45) العريقي، منصور محمد اسماعيل. (2017). مرجع سابق، ص ص: 47-48.
- (46) عيشان، يحيى. (2015). مرجع سابق، ص ص: 21-22.
- (47) المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية. (2015)، مرجع سابق، ص ص: 9-55.
- (48) الغامدي، يحيى حامد. (2011). مرجع سابق، ص ص: 27-28.
- (49) عيشان، يحيى. (2015). مرجع سابق، ص 51.
- (50) المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية. (2015)، مرجع سابق، ص ص: 74-75.
- (51) عيشان، يحيى. (2015). مرجع سابق، ص ص: 24-25.
- (52) السيد، فاطمة خليفة. (1436). فعالية برنامج إرشادي انتقائي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طالبات الجامعة. مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، مج(3)، ع (29): 1340-1385. ص 1351.
- (53) أكاندو، سيسى. (2016). مرجع سابق، ص 52.
- (54) عواد، يوسف ذياب. (2010). مرجع سابق، ص ص: 23-25.
- (55) باقر، ندى عبد. (2012). مرجع سابق، ص: 559.
- (56) أكاندو، سيسى. (2016). مرجع سابق، ص 60.
- (57) محمد، سميرة حسن الحاجي. (2017). مرجع سابق، ص ص: 536-537.
- (58) عواد، يوسف ذياب. (2010). مرجع سابق، ص 23.
- (59) اليونسكو، التقرير الاقليمي. (2009). المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي، تحت شعار: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، القاهرة، 31 مايو - 2 يونيو 2009، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، لبنان. ص ص: 16-17.
- (60) عواد، يوسف ذياب. (2010). مرجع سابق، ص ص: 5-17.
- (61) الغرابية، فيصل محمود. (2010). مرجع سابق، ص 181.
- (62) المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية. (2015)، مرجع سابق، (موقع المنظمة: [www.asrorg.org](http://www.asrorg.org)).
- (63) مكرزل، بيار. (2018). افضل الممارسات والبرامج المجتمعية في المنطقة العربية، ملتقى المسؤولية الاجتماعية، دبي، المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية، متوفر في: <http://www.asrorg.org> بتاريخ 20/4/2019.

- (64) البخيتي، حمود.(2014). المسؤولية الاجتماعية خلاصة فكر ونضج تجربة. مؤتمر بعنوان: مواطنة الشركات، برعاية نادي رجال الاعمال اليمنيين، تعز، اليمن. ص ص: 1- 55.
- (65) العريفي، عائدة محمد مكر. (2006). مرجع سابق.
- (66) أبو شيحة، عبد الله يحيى حسن.(2016). مرجع سابق.
- (67) حسن، محمود عبد الحميد. (2010). مرجع سابق.
- (68) هلول، إسلام عصام خضر. (2013). مرجع سابق.
- (69) محمد، مديحة فخري محمود.(2016). مرجع سابق.
- (70) الحمزي، ابراهيم احمد محمد .(2016). انموذج مقترح لتطوير اداء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن في ضوء مبادئ الحوكمة. دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية بجامعة صنعاء.
- (71) الصوفي واخرون، محمد عبد الله.(2017). تقرير تحليل وتقييم الرسائل والاطروحات المتعلقة بالتعليم العالي في الجمهورية اليمنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مشروع تعزيز قدرات وزارة التعليم العالي، اليمن.
- (72) العياشي، زرار.(2017). مرجع سابق.
- (73) محمد، سميرة حسن الحاجي.(2017). مرجع سابق.
- (74) عيشان، يحيى.(2015). مرجع سابق، ص ص: 34- 37.
- (75) عواد، يوسف ذياب.(2010). مرجع سابق، ص 19.
- (76) العريفي، عائدة محمد مكر. (2006). مرجع سابق.
- (77) اليونسكو، التقرير الاقليمي. (2009). مرجع سابق، ص 64.
- (78) معلا ، وائل.(2014). قضايا معاصرة في التعليم العالي. الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا. ص 68.
- (79) الغرابية، فيصل محمود.(2010). مرجع سابق، ص 175.
- (80) الحكيمي، عبد اللطيف حيدر.(2004). الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية
- التربية، بجامعة الامارات العربية المتحدة، السنة (19)، ع (21): 1- 44. ص ص: 15- 16.
- (81) ابو شعيرة، خالد محمد.(2018). مرجع سابق.
- (82) الحكيمي، عبد اللطيف حيدر.(2004). مرجع سابق، ص 19.
- (83) باطويح، محمد، والمناور، فيصل.(2017). مرجع سابق، ص 17.
- (84) السليحات، ملوح مفضي بركات.(2018). درجة ادراك اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية لمصادر التطرف الفكري. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مج (38)، ع (1): 47- 71. ص 68.
- (85) بدران، ابراهيم. (2011). مرجع سابق، ص ص: 37- 41.
- (86) أحاندو، سيسي.(2016). مرجع سابق، ص ص: 56- 58.
- (87) محمد، سميرة حسن الحاجي.(2017). مرجع سابق، ص ص: 588- 602.
- (88) أحاندو، سيسي.(2016). مرجع سابق، ص 58.
- (89) الشاعر، صالح عبد العظيم. (2016). مرجع سابق.
- (90) عواد، يوسف ذياب.(2010). مرجع سابق، ص ص: 20- 34.
- (91) غريسي، العربي، وامينة، عزوز.(2019). دور المناخ الأخلاقي في ارساء أخلاقيات الإدارة العمومية. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، ع (5): 32- 57. ص 32.
- (92) المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية.(2015)، مرجع سابق، ص ص: 23- 33 .
- (93) مجلس حوكمة الجامعات العربية.(2016). مرجع سابق، ص 14.
- (94) غريسي، العربي، وامينة، عزوز.(2019). مرجع سابق، ص 55.
- (95) عيشان، يحيى.(2015). مرجع سابق، ص ص: 45- 46 .
- (96) ابو شعيرة، خالد محمد.(2018). مرجع سابق، ص ص: 120- 121.
- (97) عيشان، يحيى.(2015). مرجع سابق، ص 48.

# **The Reality of Social Responsibility at the Arab University Institutions and its Development Requirements in the Light of Contemporary Challenges**

**Dr. Khaleel Mohammad Motahar Al-Khateeb**

## **Abstract**

This study aims to investigate the actual state of social responsibility at the Arab university institutions and the requirements for developing it. The researcher employed the descriptive approach and content analysis as tools for collecting his data. The researcher employed only the qualitative analysis. The study concludes with the following results:

- The social responsibility concept appeared in the 1970s in the industrial and commercial sectors in the Western societies then it occurred in the higher studies sector in the beginning of the third millennium.
- The social responsibility in the Arab university institutions is weak and neglected.
- There are many obstacles that hinder the development of the social responsibility in the Arab university institutions.
- The Arab university institutions face contemporary challenges such as globalization and communication and information technologies.

The requirements of the social responsibility in the Arab university institutions are distributed into four sectors: the government, university, values, mass media and society.

**Key Terms:** Social responsibility, university institution, development, contemporary challenges